الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإسلامية

مصطلح الحديث في مقدّمة صحيح مسلم من خلال شرح النووي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الحديث وعلومه

نوقشت بتاريخ: الأحد 20 شوال 1440هـ الموافق لـ: 23 جوان 2019م

إعداد الطالب: عماري عبد الله

إشراف الأستاذ: ميلود سقار

	الاسم	الرتبة	الصفة
01	ابراهيم التّهامي	أستاذ محاضر– ب –	رئيسا
02	ميلود سقار	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
03	مراد صغير	أستاذ محاضر – ب –	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1440/1439هـ الموافق لـ: 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

إلى والديّ الغاليين..... أمي الحنون وأبي الكريم

إلى قرّة عيني زوجتي العزيزة وابنتي اللّؤلؤة

إلى أقرب الخلق إلى قلبي اخوتي وأخواتي

إلى صديقي عبد الرحمن

إلى زميلي الوفيّ ناصر الدين

إلى جميع من علّمنا وكل من أحبّنا

إلى كلّ من نَسيَهم قلمي ولم ينسَهم قلبي

أهدي هذه الرّسالة المتواضعة، راجيًا من اللهجَلَّ جَلَالُهُ أن يتقبّل منّا ومنهم

صالح الأعمال ويلهمنا الصّواب إنّه نعم المولى ونعم النّصير

عبد الله

شكر وتقديـــــــــــــــر

أتوجّه بالشكر إلى اللهﷻعلى ما أنعم ويسّر وتكرّم وتفضّل. فله الحمد في الأولى والآخرة وهو الحكيم الخبير.

كما أنّ واجب الاعتراف والتّقدير بالجميل يدعوني أن أتقدّم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل: **د/سقّار مولود** لقبوله الإشراف على هذه المذكّرة، وما قدّمه لي من إرشادات نافعة، وتوجيهات مفيدة، وملاحظات قيّمة خلال مرحلة إنجاز البحث، كما يسرّني شكر الأساتذة الأفاضل الذين استفدت منهم في تحصيل العلم الشّرعي خلال هذا الطّور الجامعي ولا يفوتني شكر اللّجنة المناقشة لتصحيحها البحث وتنقيته ممّا غفلنا عنه من أخطاء أو توجيهنا لأفضل الألفاظ وأسمى العبارات.

عبد الله

مقدّمـــــــــــة

مقدّمـــــة

إنَّ الحمـدَ لله نحمـدُه، ونسـتعينُه، ونسـتغفرُه، ونسـتهديه، ونعـوذُ بـالله مـن شـرور أنفسـنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهدُ أنّ لا إله إلاَّ الله، وأشهدُ أنّ محمدًا عبده ورسوله. أمّا بعدُ:

فإنَّ أشرفَ العلوم وأفضلَها علوم الكتاب العزيز وعلوم السّنّة النّبويّة المطهّرة المستفادة من دراستهما وتدبّر معانيهما ثمّ العمل بمقتضى ما ورد فيهما من أحكام.

فالسّنّة هـي الحكمـة الّـتي أتاهـا الله لنبيّـه ﷺ إضـافةً للقـرآن الكـريم، قـال ﷻ:﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾(سورة الجمعة، الآية: 02). وقال ﷺ : " ألاَ إنِّي أوتيت الكتاب ومثله معه ".[1] وقد تعرّضت السّنّة لبعض الآفات، إلاّ أنّ اللهَ قد أخذ العهدَ على نفسه العليّة أن يحفظَ شريعته قرآنا وسنّةً فقال ﷻ:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾(سورة الحجر، الآية: 09) فقيّضَ ﷻ علماء ربّانيين راسخين في العلم حفّاظا أذكياءَ فطناءَ صانوا السّنّة ونقّوها من الشّوائب الّتي لحقت بها، فتتبّعوها أسانيدًا ومتونًا، ووقفوا على علل الرّجال والمتون، وميّزوا الصّحيح من السّقيم، والقّويَّ من الضّعيف، والثّابت من الموضوع.

ومن أولئك الأعلام الإمام مسلم فهو إمام ذو منزلة عالية رفيعة، راسخٌ في العلم من أشهر الأئمة في الحديث، وصاحب ثاني أصح بطون الحديث وأوعية السّنّة النّبوية بعد صحيح البخاري.

والإمام مسلم لما صنّف كتابه افتتحه بمقدّمة بيّن فيها بعض ما يتعلّق بأحوال الرّواة، وأحكام الرّواية، وغيرها ممّا له علاقة بالجانب النّقدي للحديث سواء تعلّق بعلم الجرح والتّعديل أو علم المصطلح. وكان الإمام النّوويُّ من بين الأئمّة الذين أولوا صحيح مسلم عناية بالغة بالشّرح والخدمة، فشرح صحيح مسلم في كتاب سمّاه " المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج "، وافتتح هذا الشّرح بشرحٍ له على المقدمة التي افتتح بها مسلم كتابه الصحيح، كما قام النّوويُّ أيضا بصياغة مقدّمة له على صحيح مسلم، بيّن فيها أهم ما جاء في شرحه لمقدّمة مسلم على كتابه

---

[1] أخرجه أبو داود، كتاب السّنّة، باب لزوم السّنّة، رقم الحديث: (4604).
صحّحه الألباني. **يُنظَر**: صحيح سنن أبي داود، رقم الحديث: (4604)، ج3، ص118.

الصحيح، فتوسّع النّووي في تلك المقدّمة التي وضعها، مبوّبا لها بأبواب خاصة غير أبواب مقدّمة مسلم.

ومن هذا المنطلق أحببت الوقوف على معرفة بعض المصطلحات الواردة بمقدّمة مسلم، وتفنّن وتبحّر النّوويُّ في شرحها.

– إشكاليّة البحث:

لقد اعتنى المحدّثون الأوائل بتمحيص الرّواية، ودحض سقيمها عن صحيحها، وتدوين كتب السّنّة، وبيان أساليب الرّواية، وما يلحق بها. فرُوِيَ عنهم ذلك في مسائل تُنسَب إليهم، وتُسنَد لهم. ليَأْتِي مَنْ بَعدَهم من المتأخّرين فيشرحون تلك المسائل، ويبنون عليها مصطلحات خاصة في علم الحديث.

ممّا دفعني ذلك إلى التّساؤل التّالي: ما مدى عناية الإمام النّووي ببيان وإبراز مصطلح الحديث في شرحه لمقدّمة مسلم؟ وما مدى موافقته لغيره ممّن تناولوا المصطلحات المدروسة بالبيان؟

– أسباب اختيار الموضوع: دفعتني لاختيار هذا البحث وتناوله أسبابٌ، أجملها فيما يلي:

- الإسهام في الحركة العلميّة إسهاما فاعلا بالنّظر والبحث في الجانب النّقدي من علم الحديث.
- محاولة التّعرف على بعض المصطلحات التي أشار إليها مسلم في مقدّمته وتولّى النّوويُّ شرحها.
- الرّغبة في معرفة مدى عناية المتأخّرين من أهل الحديث بخدمة جهود المتقدّمين، فكان عمل النّووي في شرحه لمقدّمة مسلم نموذجا في ذلك.

– أهداف البحث: سعيت في هذا البحث للوصّول إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- معرفة عناية النّووي ببيان المصطلح في شرحه لمقدّمة مسلم على صحيحه.
- التّوصّل إلى معرفة بعض المصطلحات الحديثية، ومذاهب أهل العلم وأقوالهم فيها.

– أهميّة البحث:

إنّ أهميّةَ كلّ بحث لا تكمن في أشكاله بل في الإجابة عن إشكاله، وهذا البحث إشكاله مهمٌّ من جوانب عدّة، منها:

- مكانة النّووي العلمية ومنزلته، وقيمة شرحه لمقدّمة مسلم على صحيحه.

• يشرف العلم بشرف المعلوم وأشرف العلوم علوم القرآن وعلوم الحديث إذ تبنى عليه غيره من العلوم، وهو ينقسم إلى جانبين: جانب نقدي وجانب فقهي، والإمام النّووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج " خدمهما جميعا، فاعتنى ببيان الأحكام، واعتنى ببيان ما يتعلّق بالجانب النّقدي، ومعرفة ذلك أمر عزيز.

– الدّراسات السّابقة

لم أقف في حدود اطّلاعي على دراسة جامعية تحت عنوان: " مصطلح الحديث في مقدّمة صحيح مسلم من خلال شرح النّووي "، لكن مع ذلك فقد وقفت على كتاب تناول موضوع البحث بالعناية، والخدمة، وُسِم بعنوان:

" قرّة عين المحتاج في شرح مقدّمة صحيح مسلم بن الحجّاج " للعلامّة محمد بن علي بن آدم الإثيوبي المدرّس بالمسجد الحرام. وقد اعتنى هذا الكتاب بشرح جميع فنون علم الحديث الواردة بمقدّمة مسلم، فشرح جانبا يتعلق بعلم الرّجال، والجرح والتّعديل، وآخر بالعلل، وغيرهما في بيان المصطلحات الحديثية، ونحوها. وقد استعنت به؛ لأنّ صاحبه كان يبيّن أقوال النّووي وتعليقاته على مقدّمة مسلم أثناء الشّرح. وبما أنَّ موضوع بحثنا خاص بعلم المصطلح فقط، فقد توصّلت إلى بيان بعض الجوانب التّي تتعلّق بالبحث ممّا لم يتعمّق ويتدقّق فيه ذلك الكتاب بالشّرح والبيان.

– المنهج المتّبع:

نظرًا لطبيعة هذا البحث المبنية على بيان مصطلح الحديث في مقدمة مسلم وشرح النّووي له، فقد اقتضت الحاجة إلى اتّباع المنهج التّحليلي للحاجة إليه في تحليل نصوص النّووي. مع الاستعانة في بعض المواضع بمناهج أخرى يكمّل بعضها بعضا بغية التوصّل إلى النّتيجة المرجوّة من البحث، فاستعنت في ذلك بـ:

– المنهج الاستقرائي: وذلك عند جمع نصوص النّووي، وما يتعلّق بها من آراء فقهية من بطون كتب المصطلح واللّغة وغيرهم.

– المنهج المقارن: وكان الاعتماد عليه عند المقارنة بين أقوال النّووي في بيانه للمصطلحات، وما يقابلها عند غيره من أئمّة الحديث؛ لإبراز أوجه الاتّفاق وأوجه الاختلاف بينهم، ثمّ التّرجيح بعد ذلك إن أمكن.

– المنهجيّة المتّبعة في البحث:

لقد سرت في رسالتي هذه على منهج محدّد التزمته قدر استطاعتي، فكان على ثلاثة محاور:

أوّلاً: المادة العلميّة:

1. الآيات القرآنية الّتي وردت بالبحث كانت برواية ورش عن نافع.

2. اعتمدت في الدّراسة نسخة " المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجّاج " بتحقيق مجموعة من العلماء، طبعة دار بيت الأفكار الدّولية، الرياض.

3. اجتهدت في نقل أشهر الآراء والأقوال في بيان المصطلحات المدروسة، ومقارنتها مع أقوال النّووي، ومناقشتها، والتّرجيح بينها إن أمكن.

4. أنقل نصّ مسلم في المصطلحات المدروسة، ثم شرح النّووي له، متبعًا في بيان ذلك بما ذكره النّووي في مقدّمته ممّا يخصّ المصطلح المدروس، تحت عنوان: " نص النّووي "، ثم أتبعه بقول الأئمّة في ذلك تحت عنوان:- نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة).

ثانيًا: الهوامش:

حاولت قدر المستطاع استخدام الهوامش استخداما سليما فكانت وفق ما يلي:

1. قمت بعزو الآيات القرآنيّة الواردة بالبحث إلى سورها من القرآن الكريم، مع ذكر رقمها في السّورة، وذلك بجانب موضعها في النّص؛ تخفيفًا عن الهامش.

2.إذا كان الحديث مخرَّجًا في الصّحيحين أو أحدهما اكتفيت ببيان موضعه فيهما، وإن لم يكنْ في الصّحيحين أو أحدهما خرّجته ممّا تبقّى من السّنن الأربعة وفق هذا التّرتيب: سنن أبي داود، النّسائي، ثمّ ابن ماجه، فإن لم أجدْه فيها خرّجته من بقيّة كتب السّنّة، مع بيان قول أحد المحقّقين في درجة كلِّ حديث لم يردْ بالصّحيحين. ويكون تخريجه وفق الطّريقة التّالية: عنوان الكتاب، اسم الباب، رقم الحديث.

3. قمت بتوثيق المصادر في الهامش وفق ما يلي:

- أذكر اسم المؤلَّف كاملاً في أوّل مرّة يذكر فيها، ثمّ المؤلِّف إن لم يُذكَرْ في النّقل، مع ذكر الجزء والصّفحة. كما أذكر بقيّة معلومات الكتاب كالمحقّق، دار النّشر، رقم الطّبعة، ونحوها. وما لم يرد من تلك المعلومات لم أنبّهْ عليه، بل اكتفيت بإغفاله.

- مثل: النّكت على ابن الصّلاح، ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تـ: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، ط2، الرياض، 1408هـ-1988م، ج2، ص58.

- عند ذكر الكتاب مرّة ثانيّة أكتفي بذكر جزء من العنوان فقط دون ذكر المؤلِّف، مثل: النّكت.
- عند تكرار المصدر مباشرة على التّوالي بنفس الصّفحة يكون كما يلي:
  - النّكت، ج2، ص294.
  - المصدر نفسه، ج1، 87.
- عند تكرار المصدر في نفس الصّفحة لكن ليس على التّوالي يكون كما يلي:
  - النّكت على ابن الصّلاح، ج1، ص249.
  - التّمهيد، ج21، ص46.
  - النّكت، ج2، ص11.

فلم أعتمد طريقة: " مصدر سابق " في التّهميش؛ لما فيها من الابهام خاصة عند إحالة المعلومة الأولى إلى مصادر متعدّدة؛ ولا حجّة في كونها اختصارًا؛ لأنّ عبارة: " النُّكت " أكثر اختصارًا من عبارة: " مصدر سابق " أو " مصدر سبق ذكره ".

ثالثًا: الفهارس

وضعت فهارس تخدم الموضوع وتسهّل الوصول إلى معلوماتها، فكانت على النّحو التّالي:

1. فهرس الآيات القرآنيّة.
2. فهرس الأحاديث النّبوية والآثار.
3. قائمة المصادر والمراجع.
4. فهرس الموضوعات.

كما أشير إلى أنّ ترتيبي لمعلومات كلّ كتاب تمّ ذكره بفهرس المصادر والمراجع يكون وفق ما يلي:

- اسم الكتاب، اسم المؤلِّف، اسم المحقّق، دار النّشر، رقم الطّبعة، مكان النّشر، سنة النّشر.

وعندما لم أجد بعض المعلومات غير اسم الكتاب والكاتب فإنني أهمل موضعها ولا أشير لغيابها.

– الخطة:

قمت أثناء إنجاز البحث بوضع مقدّمة، تناولت فيها: أسباب اختيار الموضوع، أهدافه، أهمّيته، الدّراسات السّابقة، المنهج المتّبع، منهجيّة البحث، وخطّة البحث. ثمّ أتبعتها بمبحث تمهيدي ترجمت فيه للإمام مسلم وعرّفت بكتابه الصّحيح، لأتبع ذلك بوصف لمقدّمة مسلم، وعناية النّووي بها.

ثم أنجزت مبحثين، فكان الأوّل منهما لبيان حال الرّاوي وحكم روايته، تضمّن مطلبين: فأمّا المطلب الأول فقد كان لبيان حكم رواية المختلط، وأمّا المطلب الثّاني فقد كان لبيان التّدليس وحكم رواية المدلِّس. أمّا المبحث الثّاني فكان لبيان أنواعٍ من المروي بيّنت في المطلب الأوّل منهما الحديث الموضوع وحكم روايته، وخصصّت الثّاني لبيان ما يتعلّق بالخبر المرسل.

ثمّ ختمت ذلك بخاتمة بيّنت فيها أهم النّتائج التي توصّلت إليها، وأتبعتها بقائمة الفهارس العلمية.

ويعتبر هذا البحث جهد عبد ضعيف مجبول على الخطأ والنّسيان، فما كان من صواب فمِنَ اللهجَلَّ جَلَالُهُ وحده، حيث وفّق وسدّد، وما كان من خطأ فهو من نفسي ومن الشّيطان والله ورسوله منه بريئان.

هذا وأسأل الله العظيم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يتقبّلَ هذه الرّسالة، وأن يجعلَها من العلم النّافع الّذي تجري بركته ونفعه إلى يوم القيامة.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث التّمهيدي

- المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم
- المطلب الثّاني: التّعريف بصحيح مسلم
- نبذة عن " مقدّمة صحيح مسلم "

المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم

1. اسمه، نسبه، وكنيته:

هـو مسـلم بـن الحجـاج بـن مسـلم بـن ورد بـن كوشـاذ القُشَـيْري[1]، عـربيٌ صـليبَة يُنسَـبُ إلى بـني قُشَـيْر بـن كعـب بـن ربيعـة بـن عـامر بـن صعصـعة أحـد القبائـل العربيّـة المعروفـة.[2] ويكنى أبا الحسين رغم أنّه لم يعقّب ذكرًا.[3]

2. مولده وموطنه:

ولد الإمام مسلم بمدينة نيسابور[4] فهو نيسابوريٌّ الدُّرَّ والموطن[5]. وقد اختلف المترجمون لهذا الإمام في سنة ميلاده على أقوال، فلم يرد تاريخ محدّد لمولده.[1] قال ابن خلكان:" لم أرَ واحدا من الحفاظ

---

[1] **تـاريخ بغـداد**، الخطيـب: أحمـد بـن علـي أبـو بكـر البغـدادي، دار الفكـر للطباعـة والنشـر والتوزيـع، مكتبـة الخـانجي، القاهرة، ج13، ص100؛ **سير أعلام النّبلاء**، الذّهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، تـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، ط3، بيروت، ج12، ص557.

[2] **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، أبو الفلاح: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 1406هـ-1986م، ج2، ص144، **السّير**، ج12، ص558.

[3] **معرفـة أنـواع علـوم الحـديث**، أبـو عبـدالله محمـد بـن عبـدالله الحـاكم النيسـابوري، تعليـق: السـيد معظـم حسـين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1397هـ-1977م، ج1، ص51، **اللّباب في تهذيب الأنساب**، ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ج3، ص37.

[4] **نَيْسَابور**: مدينة عظيمة من مدن خراسان، فتحها عبد الله بن عامر بن كريز في خلافة عثمان بن عفّانﷺ . لها فضائل جسيمة، فهي معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، لذلك وصفها السّخاوي بأنّها " دار السّنّة والعوالي ". تبعد عن الرّي بمائة وستّون فرسخا، ومنها إلى سرخس أربعون فرسخا، ومن سرخس إلى مَرْوٍ ثلاثون فرسخا، وتقع الآن بإيران على بعد (50) ميلا عن مشهد قاعدة القسم الإيراني من خراسان اليوم.

ينظر: **معجم البلدان**، ياقوت الحموي: أبو عبد الله شهاب الدين بن عبد الله الرّومي البغدادي، دار صادر، ط2، بيروت، 1995م، ج5، ص331؛ **الإعلان بالتّوبيخ لمن ذمّ أهل التّاريخ**، السّخاوي: محمد بن عبد الرّحمن، دار الكتاب العربي، بيروت، 1399هـ-1978م، ص600، **الإمام مسلم بن الحجّاج ومنهجه في الصّحيح وأثره في علم الحديث**، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، ط1، الرياض، 1417هـ-1996م، ج1، ص14.

فَرَاسِخ: ج مفرده فَرْسَخ" بفتحٍ فسكون" لفظ معرب، مقياس من مقاييس المسافات، مقداره ثلاثة أميال، أي ما يعادل اثنا عشر ألف ذراع، وهو ما يقدَّرُ بـ5598.75 مترًا.

معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، دار النّفائس، ط3، بيروت، 1416هـ-1996م، ص311.

[5] **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والخلل وحمايته من الإسقاط والسّقط**، ابن الصّلاح: عثمان بن عبد الرحمن، تـ: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1408هـ، ص56.

يضبط مولده، ولا تقدير عمره، وأجمعوا على أنّهُ ولد بعد المائتين".[2] فذهب الذّهبيُّ وابن حجر إلى أنّه ولد سنة (204 هـ).[3] بينما ذهب ابن الصّلاح إلى أنّه ولد سنة (206 هـ) مرجّحا ذلك بقوله: " لكن تاريخ مولده ومقدار عمره كثيرا ما تطلب الطلاب علمه فلا يجدونه، وقد وجدناه – ولله الحمد – فذكر الحاكم أبو عبد الله في "كتاب المزكّين لرواة الأخبار " أنّه سمع أبا عبد الله بن الأخرم يقول: توفيّ مسلم بن الحجّاج يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بَقيْن من رجب سنة إحدى وستّين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة، وهذا يقتضي أنّ مولده كان في سنة ستّ ومائتين ".[4] ولعلّ ما ذهب إليه ابن الصّلاح هو الأرجح؛ لأنّه نقله عن الحاكم أحد أشهر علماء نيسابور، كما أنّ ولادة مسلم كانت في خلافة المأمون، وكان العبّاسيون قد حكموا نيسابور منذ سنة (205 هـ).[5]

3. نشأته، وبداية طلبه العلم

فتح الإمام مسلم عينيه في بداية القرن الثالث في بيئة علمية مليئة بالمحدثين وآثارهم، ألا وهي مدينة نيسابور، فقد كان لأهلها اليد الطولى في تدوين الحديث وعلومه؛ إذ فاقوا وسبقوا غيرهم في جميع العالم الإسلامي بلا استثناء في القرن المذكور.[6]

وقد نشأ هذا الإمام في بيت علم وجاه، فوالده كان متصدّرًا لتربية النّاس وتعليمهم، كما أخبر بذلك محمد بن عبد الوهاب الفرّاء (أحد تلامذة مسلم) بقوله: " وكان أبوه الحجّاج بن مسلم من المشيخة ".[7] ولا شكّ أنّ خير والده في التّعليم والتّوجيه قد عمّ أهل بيته؛ فهم أولى النّاس بخيره، ولا شك أنّه كان لوالده أثرٌ عليه، ودافعٌ له نحو طلب العلم، والتزام حلقات التّعليم.

---

[1] **الحطّة في ذكر الصّحاح السّتّة**، القنوجي: صدّيق خان أبو الطيب، تـ: علي حسن الحلبي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1408هـ-1987م، ص445.

[2] **وفيات الأعيان وأنباء الزمان**، ابن خلكان، تـ: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1397هـ-1977م، ج5، ص59.

[3] **السّير**، ج12، ص558؛ **تهذيب التّهذيب**، ج10، ص127.

[4] **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والخلل وحمايته من الإسقاط والسّقط**، ابن الصّلاح: عثمان بن عبد الرحمن، تـ: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1408هـ، ص56.

[5] **الإمام مسلم بن الحجاج (حياته وصحيحه)**، محمد فاخوري، 1398هـ1978م، حلب، ص36.

[6] **ينظر: معجم البلدان**، ج5، ص332-333.

[7] **صيانة صحيح مسلم**، ص64؛ **مختصر تاريخ دمشق**، ابن منظور: محمد بن مكرم، تـ: ابراهيم صالح، دار الفكر، ط1، بيروت، 1408هـ-1988م، ج24، ص286.

فمن البواعث لإقباله على طلب العلم والحديث بالأخص؛ أنه تربّى في بيت علم وبيئة علمية عريقة، فكـان لهـذا المحيط الأثـر البـالغ في توجهـات الإمـام العلميـة والتربويـة والتعبديـة، ولـذلك فقـد بـدأ سمـاع الحـديث وهـو صـغير سـنة(218هـ)، وقصـد البلـد الحـرام لأداء فريضـة الحـج سـنة (220هـ) وهو لم يزل فتىً صغيرًا.[1]

وكان له متجر يبيع فيه البزّ (القماش)، قال تلميذه الفرّاء: " وكان بزّازا "[2]، وكان كثير الإحسان إلى النّاس حتّى نُعِتَ بمحسن نيسابور، قال الذّهبيُّ: " وكان صاحب تجارة، وكان محسن نيسابور، وله أملاكٌ وثروة ".[3] ولم تكن تجارته عائقا له تشغله عن تعليم النّاس، بل كان يحدِّثُ النّاس بمتجره، قال الحاكم: " سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجّاج يحدِّث بمتجره بخان محمش ".[4]

4. شمـــائله:

كـان الإمـام مسـلم تـام القامـة، أبـيض الـرأس، حسـن الوجـه، يرخـي طـرف عمامتـه بـين كتفيـه.[5] فكان هذا الوصف لائقا بمكانته، وما تركه وقاره ورزانته في نفوس النّاس.

كمـا تحلّـى هـذا الإمـام الإخـلاصَ لعلمـه كـلَّ الإخـلاص، فوهـب لـه حياتـه، وأنفـق أوقاتـه في سـبيل تحصـيله.[6] فكـان ذو همّـة عاليـة، كثـير النّشـاط، صـابرا في الطّلـب والتّحصـيل، قال ابن الصّلاح: " وكان لموته سبب غريب نشأ عن غمرة فكريّة علمية... عُقِدَ له مجلس للمذاكرة، فذُكِرَ له حديث لم يعرفْه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السّراج، وقال لمن في الدّار: لا يدخُلنَّ أحدٌ منكم هذا البيت، فقيل له: أُهدِيت لنا سلّةٌ فيها تمرٌ، فقال: قدّموها إليّ، فقدّموها، فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة، يمضغها فأصبح وقد فنِيَ التّمر، ووجد الحديث... قال الحاكم: فزادني هذا الثّقة أنّه منها مرض ومات ".[7]

إلى جانب هذا فقد اتّصف بالشّجاعة، والصّدق، والوفاء، فقد كان يقف إلى جانب الحقّ في الشّدائد

---

[1] **ينظر: السّير**، ج12، ص558-570.

[2] **تهذيب التّهذيب**، ج10، ص115.

[3] **العبر في خبر من غبر**، الذهبي، ت: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط2، الكويت، 1948، ج1، ص375.

[4] **السّير**، ج12، ص557.

[5] **ينظر: تهذيب التّهذيب**، ج10، ص127.

[6] **المصدر نفسه**، ج12، ص572.

[7] **صيانة صحيح مسلم**، ص64

والنّوائـب، قـال الخطيـب البغـداديُّ: " وقـد كـان مسـلم يناضـل عـن البخـاري حـتّى أوحـش مـا بينـه وبـين محمـد بـن يحـي الـذّهلي بسـببه...ثم ذكـر مـا وقـع بـين البخـاري ومحمـد بـن يحـي في مسألة اللّفظ بالقرآن وكيف نودي على البخاري بسبب ذلك في نيسابور، وأنّ الذّهلي قال يوما لأهـل مجلسـه وفـيهم مسـلم بـن الحجّـاج: ألا مـن كـان يقـول بقـول البخـاري في مسـألة اللّفـظ فليعتـزل مجلسـنا، فـنهض مسـلم مـن فـوره إلى منزلـه، وجمـع مـا كـان سمعـه مـن الـذّهلي جميعـه، وأرسـله إليـه، وتـرك الرّوايـة عـن الـذّهلي بالكليّـة، فلـم يـروِ عنـه شـيئا لا في صـحيحه ولا في غـيره، واسـتحكمت الوحشـة بينهمـا... هـذا ولم يـترك البخـاري محمـد بـن يحـي الـذّهلي بـل روى عنـه في صحيحه وغيره من كتبه، وعذره ".[1]

5. رحلاته العلميـــة

يمثّل الحديثُ النّبويّ المصدرَ الثاني من مصادر التّشريع في الإسلام، ولمّا كان بهذه المثابة، فقد أعطاه العلماء غاية اهتمامهم، فبذلوا من أجل روايته وحفظه كلّ ما في وسعهم، فرحلوا المسافات البعيدة علـى عظـم المخـاطر والمشـقّة، وتكبّـدوا وتحمّلـوا الصّـعاب طلبـا لسـماع الحـديث، ورغبـة في علو أسانيده، امتثالا لأمر اللهﷻبالرّحلة والسّعي في طلب العلم، حيث قالﷻ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُومِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآيِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ (سـورة التوبـة، الآية: 121)، وتحقيقا لما حثّ عليه النَّبيُّ ﷺ المسلمين، وحفّزهم إليه، بقوله: " من سلك طريقًا يلتمس فيه علما سهّلَ اللهﷻ له به طريقًا إلى الجنّة ".[2]

فكـان ممّـن انتقـل وتجـوّل في البـلاد طلبًـا للعلـم، وسـماع الحـديث وجمعـه الإمـامُ مسـلمُ، فقـد عُـرِف بالسّماع منذ صغره، قال الذّهبيُّ: " كان أول سماع الإمام مسلم للحديث وسنّه ثمان عشر من يحي بن يحي التّميمي، وحجّ البيت وسنُّه عشرين سنةً، وهو أمرد، فسمع بمكّة من القعنبيّ وهو أكبر شيخ له، وسمع بالكوفة من أحمد بن يونس وجماعة، وأسرع إلى وطنه، ثم ارتحل بعد أعوام قبل الثلاثين ".[3]

---

[1] **البدايـة والنّهايـة**، ابـن كثـير: أبـو الفـداء عمـاد الـدين اسماعيـل بـن عمـر، مكتبـة المعـارف، بـيروت، 1410هـ-1990م، ج11، ص34.

[2] أخرجه التِّرمذي، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم، رقم الحديث: (2646)؛ صحّحه الألباني، صحيح سنن التِّرمذي.

[3] **السّـير**، ج12، ص562. **تـدريب الـراوي في شـرح تقريـب النـووي**، جـلال الـدين عبـدالرحمان بـن أبي بكـر السـيوطي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1417هـ-1997م، ج2، ص84.

ليطلب ما لم يسمعه في وطنه، فرحل إلى العراق، وخرسان، ومصر.[1] كما تكرّرت زيارته إلى بغداد، فَقَدِمَها غير مرّة، وحدّث بها، وكان آخر قدومه لها سنة تسع وخمسين ومائتين.[2]

6. شيوخه، وتلاميذه

أ.شيوخه:

لكثرة رحلات الإمام مسلم وتعدّدها تمكنّ من اللقيا بعددٍ كبيرٍ من المشايخ، فسمع منهم، واستفاد في الأخذ عنهم، لذلك امتاز هذا الإمام بتنوُّعِ شيوخه فمنهم الفقهاء، والقرّاء، ومنهم المحدثون أوعية الحديث وعلمائه.

فكان من الشيوخ الذين استفاد منهم هذا الإمام:[3]

1) **مشايخه بخراسان:** تنقّل في مدنها وسمع من قتيبة بن سعيد، ويحي بن يحي النّيسابوري، اسحاق بن راهويه، وبشر بن الحاكم.
2) **الرّي:** سمع من: محمد بن مِهران الجمّال، ابراهيم بن موسى الفراء، أو غسّان زُنَيْجًا، ومحمد بن عمرو الرّازي.
3) **العراق** (بغداد، البصرة، الكوفة): دخل العراق فسمع من أحمد بن حنبل، عبد الله القواريري، خلف بن هشام البزّار، عمر ابن حفص ابن غيّاث، أحمد بن عبد الله بن يونس.
4) **الشام:** وكان ممّن سمع منهم بها: من محمد بن خالد السكسكي والوليد بن مسلم.
5) **الحجاز** (مكة والمدينة): سمع من اسماعيل ابن أبي أويس، أبو مصعب الزّهري، سعيد بن منصور، محمد بن يحي بن أبي عمر، عبد الجبّار بن العلاء.
6) **مصر:** سافر إليها، فسمع من بعض علمائها، منهم: محمد بن رمح، عيسى بن حمّاد، حرملة بن يحي.

---

[1] **ينظر: الكنى والأسماء**، مسلم: أبو الحسين بن الحجّاج القُشيْري النّيسابوري، تـ: عبد الرّحيم القشقري، إحياء التراث الإسلامي، ط1، الرياض، 1404هـ-1984م، ص16؛ **المنفردات والوحدان**، مسلم بن الحجّاج، تـ: عبد الغفّار سليمان البغدادي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1408هـ-1988م، ص13.

[2] **ينظر: شذرات الذّهب**، ج2، ص145.

[3] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المزي: أبو يوسف زكي بن الحجّاج، تـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، ط1، 1400هـ-1980م، ج27، ص499-503؛ **وفيات الأعيان**، ج2، ص527.

تلاميذه:

تصدر الإمام مسلم للإفادة فكان عطاؤه في مجال الحديث وعلومه جزيلا، فتعلّم على يديه العديد من الطلبة، منهم:[1]

1) إبراهيم بن إسحاق الصيرفي
2) محمد بن إسحاق الثّقفي السراج
3) أبو بكر محمد بن خزيمة
4) عبدالرحمان أبي حاتم الرازي
5) محمد بن الوزير الدِّمشقي

7. منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه

بلغ الإمام مسلم درجة عالية من العلم، ومكانة سامية في الحديث والفقه،[2] فتضلّع في الحديث واشتهر به خاصةً، فكان أحد أركانه، وكان بعضهم لا يقدّم عليه أحدًا في معرفة الصّحيح من الحديث.[3]فاعترف له معاصروه بحفظ الحديث حتّى لقّب بالحافظ.[4] لذلك فليس من العجب أن نرى تتابع ثناء العلماء عليه، وإنزاله منزلته التي بوأها الله إياه، ومن ذلك:

1) ثناء تلميذه الفرّاء عليه بقوله: " كان مسلمُ من علماء النّاس، وأوعية العلم، ما علمته إلا خيّرًا".[5]
2) ثناء النّوويّ عليه، حيث قال: " إمام لا يلحقه مَن بَعُد عصره، وقلّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره ".[6]
3) كما كان كثير الإحسان إلى النّاس حتّى نُعِتَ بمحسن نيسابور، وساعده على ذلك أملاكه وتجارته، قال الذهبي:" وكان صاحب تجارة وكان محسنا نيسابور، وله أملاك وثروة".[7]

---

[1] **تهذيب الكمال** ص499-503.

[2] **تهذيب التّهذيب**، ج10، ص127- 128؛ **مختصر تاريخ دمشق**، ج16، ص236؛ **الفهرست**، ابن النّديم: أبو الفرج محمد بن اسحاق، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ-1978م، ص322.

[3] **مختصر تاريخ دمشق**، ج16، ص222؛ **تاريخ بغداد**، ج13، ص101؛ **تذكرة الحفّاظ**، الذّهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، تـ: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1419هـ-1998م، ج2، ص150.

[4] **تاريخ بغداد**، ج13، ص101.

[5] **مختصر تاريخ دمشق**، ج24، ص284.

[6] **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج**، النّووي: أبو زكريّا: يحي بن شرف، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ج1، ص18.

[7] **العبر في خبر من غبر**، الذهبي، تـ: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1948، ج1، ص375.

4) قال أحمد بن سلمة: " رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجّاج في معرفة الصّحيح على مشايخ عصرهما ".[1]

8. مصنفاته:

ألّف الإمام مسلم تصانيف كثيرة مفيدة، ومؤلّفات عديدة ممتعة، فأثنى عليه العلماء في ذلك، منهم: ابن عبد الهادي، فقد وصف مسلمًا بقوله: " صاحب التّصانيف "[2]، وقبله ابن عساكر فقد قال في مسلم " المصنِّف المميِّزُ "[3]، وممّا ذكره بعض أهل العلم، من تصانيف مسلم:[4]

أ.المطبوعة، فممّا تمّ طبعه:

1) كتابه " الصحيح " في الأحاديث المرفوعة إلى النّبيّ ﷺ .

2) وكتاب " المنفردات والوحدان "، كتاب في رواة الحديث، تضمّن من لم يروِ عنه إلاّ راوٍ واحد.

3) وكذلك كتاب " التّمييز "، بيّن فيه تباين النّاس في حفظهم، وأنّ تمييز الخطأ من الصّحيح في الرّواية ليس بغيبة.

ب.المخطوط: من كتبه المخطوطة التّي تنتظر التّحقيق ليتمّ طبعها:

1) كتاب " الأسماء والكنى "، يبيّن أسماء من اشتهروا بكناهم، وكنى من اشتهروا بأسمائهم.

2) كتاب " الطبقات "، تناول معاصري الرسول ﷺ الذين رأوه، ورووا عنه.

ت.المفقود: ومنها ما تمّ فقده، فمن الكتب المفقودة:

1) الأفراد.

2) الأقران.

3) المخضرمون.

9. **وفاته:** توفي الإمام مسلم بن الحجاج رضي الله عنه عشية يوم الأحد، ودفن بنصر أباد ظاهر في نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، أسكنه الله عزّ وجلّ الفردوس الأعلى.[5]

---

[1] **السّير**، ج12، ص563.

[2] **طبقات علماء الحديث**، ابن عبد الهادي، ج2، ص286.

[3] **مختصر تاريخ دمشق**، ج24، ص286.

[4] **الفهرست**، ص322؛ **التّذكرة**، ج2، ص151؛ **تهذيب التّهذيب**، ج10، ص127؛ **تدريب الرّاوي**، ص259.

[5] **البداية والنهاية**، ج11، ص34.

المطلب الثاني: التّعريف بصحيح مسلم

الفرع الأول: عناية مسلم بكتابه الجامع

1. اسم الكتاب وما اشتهر به:

لم ينص الإمام مسلم في كتابه الصحيح على تسميته، ولذلك وقع اختلاف في تسمية هذا الكتاب، فسمّاه كثير من العلماء " بالجامع "، بينما سماه جمع غفير: " بالصحيح ".

وقد نص مسلم على تسميته خارج كتابه فقال: " صنّفت هذا المسند الصّحيح من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة ".[1] وربّما اختصر الإمام مسلم الاسم السّابق مكتفيا بالمقطع الأوّل منه، فقال: " ما وضعت شيئا في هذا المسند إلا حجّةً ".[2]

وقال أيضا: " صنفت هذا المسند الصحيح ".[3]

2. الباعث على تأليف الكتاب، مكان تأليفه، والزمن الذي استغرقه في ذلك

أ.الباعث على تأليف الكتاب

ذكر الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه أنّ أحدَ طلبة العلم النّبهاء طلب إليه أن يوفّقه على جملة مؤلَّفة محصاة من الأخبار الموثوقة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين، وأحكامه، قصد التّفقّه فيها، والاستنباط منها، فألَّف كتابه الصّحيح استجابة لطلب سائله، وحرصًا منه على طلب رسول الله ﷺ من تفشّي الأخبار المنكرة بالأسانيد الضّعاف والمجهولة، وصيانة لعوام المسلمين الذين لا يعرفون عيوب الأخبار من الوقوع فيها.[4]

ب.مكان تأليف الكتاب، والزمن الذي استغرقه في ذلك

صنّف الإمام مسلم كتابه في بلده " نيسابور "، مستغرقًا زمنًا ليس بالقليل، فقد حدّده تلميذه أبو الفضل أحمد بن سلمة مبيّنًا بأنه خمس عشرة سنة، فقال: " كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة ".[5]

---

[1] **تاريخ بغداد**، ج13، ص101.

[2] **صيانة صحيح مسلم**، ص68.

[3] **تاريخ بغداد**، ج13، ص101؛ **السير**، 12، ص565.

[4] **ينظر: مقدّمة صحيح مسلم**، ج1، ص3؛ **صيانة صحيح مسلم**، ص98.

[5] **السير**،ج12، ص566.

3. منهج الإمام مسلم في كتابه

أ. تبويب صحيح مسلم:

رتّب الإمام مسلم كتابه على الأبواب، لكنّه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلاّ يزداد حجم الكتاب، أو لغير ذلك.[1] لذلك فليس بعد مقدّمته إلاّ الحديث السّرد، غير أنّه قد رتّب كتابه ونسقه، فجمع أحديث كل باب في موضع واحد، ليضع بعض الأئمّة من بعده تراجم الأبواب.

قال النّووي: " وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيّد، وبعضها ليس بجيّد، إمّا لقصور في عبارة التّرجمة، وإمّا لركاكة لفظها، وإمّا لغير ذلك، وإنّا – إن شاء الله – أحرص على التّعبير عنها بعبارات تليق بها في موطنها ".[2]

ب. عدد أحاديث صحيح مسلم:

قال أحمد بن سلمة: " هو – أي صحيح مسلم – اثنا عشر ألف حديث "[3] وهذا أوّل تحديد لأحاديث صحيح مسلم من طريف تلميذه، وقد فسّر الذّهبيُّ هذا القول بقوله: " يعني بالمكرَّر، بحيث أنّه إذا قال: حدّثنا قُتيْبة، وأخبرنا ابن رمح يعدّان حديثين، اتّفق لفظهما أو اختلف في كلمة ".[4]يؤيِّد ذلك ما جاء عن أبي قريش القهستاني أنّه قال: "كنت عند أبي زرعة الرّازي فجاء مسلم بن الحجّاج فسلّم عليه وجلس ساعة، فتذاكرا، فلمّا أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في صحيحه، فقال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي!؟ "[5]، وهذا ما أكَّده ابن الصّلاح بقوله: " أراد – والله أعلم – أنّ بكتابه هذا أربعة آلاف حديث دون المكرَّرات ".[6]

ت.شرط مسلم في صحيحه:

قال الحازمي: " وأمّا شرط مسلم فقد صرّح به في خطبته ".[7] وممّا نصّ عليه في خطبته:[8]

1)القصد إلى الصّحيح أولى من ازدياد السّقيم.

---

[1] **ينظر: صيانة صحيح مسلم**، ص102.

[2] **مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم**، ج1، ص23.

[3] **السّير**، ج12، ص556.

[4] **المصدر نفسه**، ج12، ص556.

[5] **صيانة صحيح مسلم**، ص101.

[6] **المصدر نفسه**، ص101.

[7] **شروط الأئمّة الخمسة**، الحازمي: أبو بكر محمد بن موسى، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405هـ-1987م، ص52.

[8] **ينظر: مقدّمة صحيح مسلم**، ج1، ص37-49.

2)رواية ما عرف صحّة مخارجه، وستارة ناقليه.

3)قسّم الحديث إلى ثلاثة أقسام، والرّواة إلى ثلاثة طبقات، ليروي عن الطبقة الأولى أهل الحفظ والإتقان، ويتبعهم بأهل الطبقة الثّانية وهم من شملهم اسم السّتر والصّدق وكانوا دون الدّرجة الأولى في الحفظ والإتقان.

4) تجنّب وأمسك الرّواية عن أهل الطبقة الثّالثة، وهم من اتّصفوا بفحش الغلط والمناكير، أو اتّهموا بالكذب، والبدع، ووضع الأحاديث، وتوليد الأخبار.

الفرع الثاني: مكانة الصحيح وعناية العلماء به

1-مرتبة الصحيح بين الكتب الستة:

صحيح مسلم يأتي في الدرجة الثانية بعد صحيح البخاري وكتاب الله تعالى، قال النووي:" اتّفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقَبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فائدة ومعارف ظاهرة وغامضة ".[1]

2-عناية العلماء بالصحيح وخدمتهم له

1. الشروح:

شروح الصّحيح كثيرة، ومتنوّعةٌ في الكم والكيف، كما أنّ بعضَها خاصٌ بمقدمة الكتاب وبعضها خاصٌ بشروح مختصراته، والبعض منها خاص بشروح الزوائد التي لمسلم على صحيح البخاري، وكذلك وُضِع على الصّحيح الحواشي والتعليقات.

ونذكر من تلك الشّروح على سبيل المثال ما يلي:

أ. إكمال المُعلَم بفوائد مسلم: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (تـ544 هـ)، وهو تكملة لشرح المازري.

ب. المفهم لما أُشكِلَ من تلخيص صحيح مسلم: لأبي العبّاس أحمد بن عمر القرطبي (تـ656هـ).

ت. المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للإمام أبي زكريا يحي بن شرف النووي (تـ676هـ)، وهو أشهر شروحه على الإطلاق، طُبع عدّة طبعات.

ث. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: للسيوطي (ت911هـ) وهو مطبوع.

ج. فتح الملهم شرح صحيح مسلم: للشيخ شبير أحمد العثماني، (ت1369هـ)، وهو مطبوع.

[1] **مقدّمة صحيح مسلم**، ج1، ص4.

2. **المستخرجات:**

قد استخرج جماعة من العلماء على صحيح مسلم مستخرجات، منها:

أ. المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم، لأحمد بن سلمة أبي الفضل (تلميذ مسلم).

ب. المستخرج على كتاب مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، (ت430هـ).

3. **المختصرات:**

أ. مختصر صحيح مسلم: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله أبي الفضل المرسي، (ت655هـ).

ب. وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم: لإسماعيل بن عبدالله الإسكندراني، (ت1082هـ).

ت. مختصر صحيح مسلم: للشيخ ناصر الدين الألباني.

المطلب الثّالث: نبذة عن مقدّمة صحيح مسلم

افتتح الإمام مسلم كتابه بمقدّمة تضمّنت مفاهيم ومصطلحات عدّة جمعت العديد من فنون علم الحديث كعلم المصطلح، وعلم الرجال، ونحوها، فقسمّها إلى ستّة أبواب، جعل ضمن كل باب ما يناسبه من معلومات مفيدة في علم الحديث، فكانت تسمية تلك الأبواب وفق ما يلي:

1. باب وجوب الرّواية عن الثّقات وترك الكذَابين.
2. باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ .
3. باب النّهي عن الحديث بكلّ ما سمع.
4. باب النّهي عن الرّواية عن الضّعفاء، والاحتياط في تحمّلها.
5. باب أنّ الاسناد من الدين وأنّ الرّواية لا تكون إلاّ عن الثّقات، وانّ جرح الرّواة بما هو فيهم جائز، بل واجبٌ.
6. باب صحّة الاحتجاج بالإسناد المعنعن.

وقد تناول النّوويُّ هذه المقدّمة بالشّرح مخرّجا لبعض الأحاديث التي استدلّ بها مسلم، مبيّنا للمصطلحات الحديثية، ومعانيها، ومذاهب الأئمّة فيها.

كما أنّه افتتح شرحه للصّحيح الموسوم بـ" المنهاج شرح صحيح الحسين بن الحجّاج " بمقدّمة فصّل فيها وبين الكثير من العلوم المرتبطة بعلم المصطلح وعلم الرّجال وغيرها من فنون علم الحديث، وقد كان كثيرا ما يشير إلى مقدّمته في شرح لمسلم بقوله: " قد سلف بيانه في محلّه "، " وقد بيّناه سابقا فارجع إليه "، ونحوها.

المبحث الأول: بيان حال الرّاوي وحكم روايته

– المطلب الأول: بيان حكم رواية المختلط

– المطلب الثّاني: بيان التّدليس وحكم رواية المدلِّس

المبحث الأول: بيان حال الرّاوي وحكم روايته

المطلب الأوّل: بيان حكم رواية المختلط

الفرع الأول: مفهوم الاختلاط وبيان أسبابه

1. نص مسلم، ونص النّووي في المسألة:

قال مسلم: " وحدّثنا أبو جعفر الّدارميُّ، حدّثنا بِشرُ ابنُ عمر قال: سألت مالك بن أنسٍ، عن محمد بن عبد الرّحمن الذي يروي عن سعيد بن المسيِّب؟ فقال: ليس بثقة.

وسألته عن صالح مولى التّوأمة فقال: ليس بثقة ".

نص النّووي: ذكر مسلمُ هذا النّص في باب " بيان أنّ الإسناد من الدين، وأنّ الرّواية لا تكون إلاّ عن الثّقات، وأنّ جرح الرّواة بما هو فيهم جائزٌ بل واجبٌ ". ثمّ شرحها النّوويُّ مبيّنا أنّ سببَ ترك الرّواية عن أحد الرّواة يتمثّل في اختلاطه بعدما كان ثقة، فقال: " قال يحي بن معين: (صالح مولى التّوأمة ثقةٌ حجّةٌ، فقيل: إنّ مالكًا ترك السّماع منه، فقال: إنّما أدركه بعدما كبر وخرّف، وكذلك الثّوريُّ إنّما أدركه بعد أن خرّف فسمع منه أحاديث منكرات، ولكن من سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبتٌ) ... وقال أبو حاتم بن حبّان: تغيّر صالح مولى التّوأمة في سنة خمس وعشرين ومائة، واختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميّز فاستحقّ التّرك ".

2. مفهوم الاختلاط

أ. **لغة:** تتّفق عبارات أهل اللّغة على أنَّ مادة (خلط) في اللّغة تعني: مزج الشيء بغيره، وأنّ الاختلاط يعني فساد العقل.

قال الجوهري: " خلطت الشّيء بغيره خلطًا فاختلط وخالطه مخالطة وخلاطًا، واختلط فلان، أي فسد عقله ".[1] وقال الفيروز آبادي: " اختلط: فسد عقله ".[2]

وقال ابن منظور: " واختلط فلانٌ إذا فسد عقله... واختلط عقله فهو مختلطٌ إذا تغيّر عقله".[3]

---

[1] **الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية**، الجوهري: اسماعيل بن حمّاد، تـ: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1410هـ-1990م، ج3، ص1124.

[2] **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، تـ: مكتبة تحقيق التّراث في مؤسسة الرّسالة، مؤسسة الرّسالة، ط2، بيروت، 1407هـ، ص859.

[3] **لسان العرب**، ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، دار صادر، ط1، بيروت، ج7، ص294.

ب.اصطلاحا:

أمّا الاختلاط عند أهل الحديث فقد عرّفه السّخاويُّ بقوله: " والاختلاط حقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال".[1]

3. أسباب الاختلاط:

– نص الإمام النّووي: بيّنَ النّوويُّ في مقدّمته أسباب الاختلاط بقوله: " إذا خلط الثّقة لاختلاط ضبطه بخَرَفٍ، أو هرمٍ، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

يعود اختلاط الرّواة الثّقات في نقلهم للرّواية إلى أسباب متعدّدة، ولكن يمكن أن أجملَها في سببين، هما:

الأول: أسباب ذاتية: كالمرض، الضّرر، والكبر الشّديد.

وهذا ما يفهم ويستنبط ممّا ذكره النّوويُّ بقوله: " إذا خلط الثّقة لاختلاط ضبطه بخَرَفٍ، أو هرمٍ، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك. وقد سبقه ابن الصّلاح في بيان ذلك في وصْفِه للمختلطين، حيث قال: " وهم (أي: المختلطون) منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك ".[2]

الثّاني: أسباب خارجية: كاحتراق كتب أو فقدها مع الاعتماد على التّحديث بعد قراءتها، أو مصيبة في أهل أو مال أو خلافة.

وهذا ما بيّنه السّخاوي بقوله: " والاختلاط... إمَّا أن يكون بخرف أو ضرر أو مرض، أو عرض من موت ابنٍ أو سرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها

---

[1] **فتح المغيث بشرح الفية العراقي في الحديث**، السّخاوي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرّحمن، تـ: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط2، 1412القاهرة، هـ-1992م، ج3، ص366.

[*] بـوّب النّـووي لهـذا العلـم في مقدّمتـه لصـحيح مسـلم بقولـه: " حكـم روايـة المخـتلط ". وقـد ذكـرت جميـع ما ذكره تحت ذلك العنوان ضمن عناصر هذا المطلب تحت قول: " نص النّووي "؛ لأنّها توضّح نص مسلم في مقدّمته وشرح النّووي له، حيث تميّز النّوويُّ باختصار شرحه لمقدّمة مسلم، والإشارة إلى مقدّمته للتوسّع في بعض المسائل.

[2] **علوم الحديث** (**المقدّمة**)، ابن الصّلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشّهر زوري، تـ: ماهر ياسين الفحل، المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1423هـ-2002م، ص352.

كابن الملقّن ".[1] فجمع في كلامه بين بيان الأسباب الذّاتية والخارجية معا. وهذا ما نصّ عليه الصّنعانيُّ أيضا، فقال: " وقد يعرض للرّاوي عارضٌ بأن يجعلَه غير ثقة، وذلك بأن يصيبَه الكبر الشّديد بأسقامه فيدعَه عرضة للاختلاط، أو يذهبَ بصره، أو تضيعَ كتبه وهو معتمدٌ على القراءة فيها ثمّ يحدِّث من حفظه بعد ذلك فتضيع الثّقة بحديثه ".[2]

– الخلاصة:

- دلّ نص النّووي على أنّ الاختلاطَ حالةٌ طارئةٌ على الثّقة؛ لأنّ غير الثّقة روايته مردودة ابتداءً.
- تبيّن رجوع أسباب الاختلاط إلى سببين: ذاتية وخارجية، وقد ذكر النّوويُ بعض الأسباب الذاتية، وأشار إلى غيرها من الأسباب الذاتية والخارجية بقوله" أو نحو ذلك "، وقد بيّنت البعض منها ضمن أقوال الأئمّة.

الفرع الثّاني: حكم رواية المختلِط من حيث القَبول والرد، وضوابط معرفة المختلطين

1. حكم رواية المختلِط من حيث القَبول والرّد

– نص النّووي: " يُقبَلُ حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يُقبَلُ حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو شككنا في وقت أخذه عنه ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

يختلف الحكم على رواية المختلِط باختلاف الأحوال والقرائن، ولذلك حالتان:

- الحالة الأولى: أن يعلم زمن اختلاط الرّاوي، فتقبل مروياته قبل الاختلاط دون غيرها.
- الحالة الثانية: أن لا يعلم زمن الاختلاط، أو عُلِم لكن شك فيه، هل تلك الرّواية قبل الاختلاط أو بعده.

وهذا ما نصّ عليه ابن الصّلاح بقوله: " والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدرِ هل أُخِذَ عنه قبل الاختلاط أو بعده ".[3] وهذا ما اتّبعه صاحب بحثنا، بقوله: " يقبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يُقبَلُ حديث من أخذ بعد الاختلاط أو شككنا في وقت أخذه ".

---

[1] **فتح المغيث**،ج3، ص266.

[2] **توضيح الأفكار**، الصنعاني: محمد بن اسماعيل الأمير، تـ: محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1366هـ، ج3، ص502.

[3] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص352.

وهذا ما ذهب إليه من جاء بعدهم، من ذلك:

– ابن كثير، إذ قال: " فمن سمع من هؤلاء قبل الاختلاط قُبِلَت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شكّ في ذلك لم تُقبَلْ ".[1]

– وابن حجر أيضًا، حيث قال: " والحكم فيه أنّ ما حدّث به قبل الاختلاط إذا تميَّزَ قُبِل، وإذا لم يتميّزْ توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه ".[2] وتلميذه السّخاوي كذلك، فقال: " فما روى المتّصِف بذلك في حال اختلاطه أو أبهم الأمر فيه أو أشكل بحيث لم يُعلَمْ أنَّ روايتَه صدرت في حال اتّصافه به أو قبله سقطَ حديثُه...".[3]

– وبعدهم زكريّا الأنصاري: " فما روى المختلِطُ في اختلاطه او اشتبه الأمر فلم يدرِ أَحدَّثَ بالحديث قبل اختلاطه أو بعده سقط ما رواه ممّا اعتمد فيه على حفظه بخلاف ما اعتمد فيه على كتابه ".[4]

– الخلاصة:

- تبيّن بعد التّحليل موافقة النّووي لما ذهب إليه الجمهور ممّن قبله أو بعده في قبول رواية المختلِط إذا كانت قبل الاختلاط، وردّها إذا كانت بعد الاختلاط، وكذلك ردّها إذا شكّ في تاريخها، فلم يُعلَم هل هي قبل الاختلاط أو بعده.

2.ضوابط معرفة الاختلاط:

– نص النّووي: " فمن المخلّطين عطاء بن السّائب، وأبو اسحاق السَّبيعي، وسعيد الجَريري، وسعيد بن أبي عَروبة، وعبد الرّحمن بن عبد الله المسعودي، وربيعة أستاذ مالك، وصالح مولى

---

[1] **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تأليف: ابن كثير، شرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1370هـ-1951م، ص239.

[2] **نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر**، ابن حجر، دار البيان، بيروت، ص91.

[3] **فتح المغيث**، ج3، ص366.

[4] **فتح الباقي بشرح أليفة العراقي**، الأنصاري: أبو يحي زكريا بن محمد بن زكريا، تـ: ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1422هـ-2002م، ج3، ص264.

* اكتفيت ببيان قول النّووي في حكم رواية المختلط وهو أشهر الأقوال؛ لأنه يوجد قول آخر ينص على قبول رواية المختلط إذا وافق الثّقات، يعني لا تقبل روايته منفردا، لكن تجنبت الإطالة في هذا.

وللمزيد **ينظر في: المصدر نفسه (فتح الباقي)**، ج3، ص264؛ **نزهة النظر**، ص91.

التّوأمة، وحصين بن عبد الوهاب الكوفي، وسفيان بن عيينة قال يحي القطان: أشهد أنّه اختلط سنة سبع وتسعين، وتوفّيَ سنة تسع وتسعين، وعبد الرّزاق بن همام عمي في آخر عمره، فكان يتلقّن، وعارمُ اختلط بآخره ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

تضمّن نص النّووي بيان أسماء بعض المختلطين، مع ذكره لبعض أسباب الاختلاط كالعمى – بيّنتُ الأسباب سابقا – ليبيّنَ بعدها بعض ضوابط معرفة المختلطين.

ولعلّنا نتعرّف على بعض طرق وضوابط معرفة المختلطين، مع التّمثيل لتلك الضّوابط ببعض من ذكرهم النّووي من المختلطين:[1]

أولا: تنصيص أحد الأئمة الرّواة العدول على اختلاطه.

– مثال: قال ابن الصّلاح: " وجدت عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنّه سمع يحي بن سعيد القطّان يقول: أشهد أنّ سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السّنة أو بعد هذا فسماعه لا شيء ".[2] وهذا ما نصّ عليه النّووي، بقوله: " وسفيان بن عيينة قال يحي القطان: أشهد أنّه اختلط سنة سبع وتسعين، وتوفّيَ سنة تسع وتسعين ".

ثانيا: فساد أقوالهم وعدم انتظامها في مجلس التّحديث إذا عقد.

– مثال: قال ابن عدي: " ثنا علي بن ابراهيم بن الهيثم، ثنا أبو قلابة، ثنا أبو عمر الحوضي قال: دخلت على ابن أبي عَروبة أريد أن أسمع منه، فسمعته يقول: الأزد عريضة ذبحوا شاة مريضة أطعموني فأبيت، ضربوني فبكيت، فعلمت أنّه مختلط فلم أسمع منه ".[3] وكما مثّل النّوويُّ لهذا الضّابط بسعيد بن أبي عَروبة مثّل أيضا بعطاء ابن السّائب. قال اسماعيل بن عليّة: " كان عطاء إذا سئل عن الشيء، قال: كان أصحابنا يقولون: ويقال له من؟ فيسكت ساعة، ثمّ يقول: أبو البختري وزاذان وميسرة. قال (ابن عليّة): فكنت أخاف أن يجيء بهذا

---

[1] لمعرفة ضوابط الاختلاط يُنظَر في: **التّقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح**، العراقي: زين الدين عبد الرّحيم بن الحسين، عبد الرّحمن محمد عثمان، المكتبة السّلفية، ط1، المدينة المنوّرة، 1389هـ-1969م، ص442-465.

[2] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص355.

[3] **الكامل في ضعفاء الرّجال**، ابن عدي الجرجاني، دار الفكر، ط1، 1404هـ-1984م، بيروت، ج3، ص393.

على التّوهّم فلم أحملْ منه شيئا ".[1]

ثالثا: باختبار المحدِّث إذا شكّ في تغيّر أقوال الرّاوي، فيقوم بجمع طرق الحديث الواحد، فالمتأخِّرة تُعَلُّ بالمتقدّمة، فإذا كان الغالب على مروياته المتأخِّرة الاضطراب، أو اضطرب عن شيخ معيّن، أو عن بلد معيّن، عُرِفَ أنَّه تغيّرَ حفظه، أو أنَّه اختلط في آخره، أو بالنّسبة لذلك الشّيخ، أو أنّه حدّثَ في بلد بعيدًا عن كتبه.

ومثّلَ النّوويُّ للتّغيّر في أقوال الرّاوي بأسماءٍ نصّ عليها فقط، ولم يصنّفْها في محلّها، فكان ممّن ذكرَ النّوويُّ: " عبد الرّحمن المسعودي "، وهو ممّن اختلط في بعض الرّواة دون بعض. قال عنه ابن المديني: "كان ثقةً، إلاَّ أنَّه كان يغلط فيما روى عن ابن بهدلة، وسلمة، وما روى عن القاسم، ومعنٍ صحيح ".[2]

كما مثّل النّووي أيضا لمن اختلط في آخر عمره، فقال: " وعارمٌ[3] اختلط بآخره " لكن لم يبيّن النّوويُّ سبب ذلك، وكان ممّن سبقه إلى هذا عليُّ بنَ المديني، فقد ثبت عنه أنّه قال في عطاء بن أبي رَبَاح: " اختلط في آخره، فتركه ابن جريج، وقيس بن سعد ".[4] ولعلّ هذا راجعٌ إلى ضعف حواسه وقدرته، كما فسّر ذلك الذَهبيُّ بقوله: " لم يعنِ ابن المديني التّرك الاصطلاحي، بل عنى أنّهما بطلا الكتابة عنه لأنّه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد اكتفيا منه، وأكثرا عنه، وإلاّ فعطاءٌ ثبتٌ ".[5]

وكذلك التغيّر في الضّبط فيضبط الرّاوي ببلد ويختلط بآخر، ولم أقف على راوٍ كان ممّن ذكرهم النّوويُّ لحق به هذا الوصف، لكن كان من صنيع الأئمّة الوقوف على معرفة من اختلط ببلد دون آخر، من ذلك: ما بيّنه علي بن المديني بقوله: " ما حدّث به عبد الرّحمن بن أبي الزّناد

---

[1] **الضعفاء الكبير**، العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، تـ: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1404هـ-1983م، ص339.

[2] **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**، الذهبي، تـ: محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص244.

[3] **عارمُ**: لقب لأبي النّعمان محمد بن الفضل السدوسي، أحد الثّقات الذين اتّفق على تخريج حديثهم قبل الاختلاط؛ لأنّه اختلط في آخر عمره. روى عنه: جرير بن حازم وعبد الواحد بن زياد. **ينظر**: **التّهذيب**، ج9، 402.

[4] **المعرفة التاريخ**، الفَسوي: يعقوب بن سفيان، تـ: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1401هـ-1981هـ،ج2، ص153.

[5] **الميزان**، ج3، ص70؛ **سير أعلام النبلاء**، الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد عثمان، تـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة ، ج5، ص153.

بالمدينة فهو صحيح، وما حدّث به ببغداد أفسده البغداديون "[1]، وقال فيه ابن حجر: " صدوق تغيّرَ حفظه لما قدم بغداد ".[2]

رابعا: إذا عُرِفَ الرّاوي بقبوله التّلقين: فيُدخَلُ له في حديثه حديثَ غيره دون علمه فيرويه هذا الرّاوي كأنّه من حديثه، ومثّل النّوويُّ لهذا الضّابط بقوله: " عبد الرّزاق بن همّام الذي عميَ في آخر عمره، فكان يتلقّن ". وقد قال أحمد بن حنبل في هذا الرّاوي: " عبد الرّزّاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلَقَّنُ أحاديث باطلة، وقد حدّثَ عن الزّهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه، وهو ينظر فجاؤوا بخلافها ".[3] وكذلك مثّل النّووي للتّلقين بسعيد بن إياس الجُرَيْرِي، لكنَّ النّوويَّ لم يذكر ضابط التّلقين في هذه المرّة، بل ذكر سعيدَ الجُرَيْرِي ضمن من سمّى من الرّواة ممثّلا بهم لهذا الفن، والنّاظر في أقوال الأئمّة في سعيد الجُريري يجد أنّه كان ممّن يقبل التّلقين. حيث قال التِّرمِذيُّ فيه: " سعيد بن إياس الجُرَيْرِي البصري، يكنى أبا مسعود. أحد الثّقات الأعيان اختلط بآخره، فكان يلقّن فيتلقّن ".[4]

الفرع الثّالث: رواية المختلطين في الصّحيحين وأشهر المؤلّفات في هذا الفن

1. رواية المختلطين في الصّحيحين:

– نص النّووي: " واعلم أنّ ما كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيحين فهو مما علم أنّه أخذ قبل الاختلاط ".

– التّحليل: سبق بيان حكم جواز رواية المختلط قبل اختلاطه، وقد نصّ النّووي على ذلك، ليبيّن بعدها وجود رواية لأحاديث المختلطين بالصّحيحين وأنَّ ذلك كان قبل الاختلاط فقال: "واعلم أنّ ما كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيحين فهو مما عُلِمَ أنّه أخذ قبل الاختلاط ".

وقد سبق ابنُ الصّلاح النّوويَّ في بيان هذا الأمر. فقال: " واعلم أنّ من كان من هذا القبيل

---

[1] **التّهذيب**، ج6، ص172.

[2] **تقريب التّهذيب**، ابن حجر، تـ: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، ط1، بيروت، ج1، ص480.

[3] **شرح علل التِّرمِذي**، ابن رجب: أبو الفرج زين الدين الحنبلي، تـ: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، ط1، الزرقاء (الأردن)، 1407هـ-1987م، ص752.

[4] **المصدر نفسه**، ص742.

محتجا بروايته في الصحيحين أو أحدهما فإنّا نعرف على الجملة أنّ ذلك ممّا تميّز وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط ".[1] ولنمثّل لذلك بالبعض ممّن ذكرهم النّوويُّ، من ذلك " حصين بن عبد الرّحمن بن عبد الوهاب السّلّمي الكوفي " قال فيه التِّرمذيُّ: " حصين بن عبد الرّحمن الكوفي أحد الثّقات المحتج بهم في الصّحيحين ... وقد خرّجا في الصّحيحين حديث حصين بن عبد الرّحمن من رواية جماعة من أصحابه، منهم شعبة وسفيان، وخالد الواسطي...."[2]. وكذلك " عبد الرزّاق بن الهمّام " أخرج له الشّيخان قبل اختلاطه، فممّا رووا له:

- روى له البخاري فقال: حدّثني اسحاق بن ابراهيم الحنظلي حدّثنا عبد الرزّاق بن الهمّام أخبرنا معمر عن همّام بن منبّه قال: " هذا ما حدّثنا به أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال " نحن الآخرون السّابقون ".[3]

- وروى له مسلم فقال: حدّثنا أحمد بن حنبل ومحمد بن رافع، قالا: حدّثنا عبد الرزّاق بن الهمّام، أخبرنا معمر، عن همّام بن منبّه، قال: حدّثنا أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : " أيّما قرية أتيتموها وأقمتم فيها، فسهمكم فيها، وأيّما قرية عصت الله ورسوله، فإنَّ خُمُسَها لله ورسوله، ثمّ هي لكم ".[4]

2. المصنّفات في هذا الفن

إنّ دراسة الاختلاط والمختلطين فنٌ عزيز مهمٌ من فنون علوم الحديث، وهو ممّا ينبغي أن يعتني به من له اعتناءً بحديث رسول الله ﷺ والكلام على سنده جرحًا وتعديلا.

وممّا لا شك فيه أنَّ الأئمّة النّقّاد ملمّون بأحوال رّواة المختلفة، وجوانب حياتهم المتعدّدة، ومن هنا كان لهم إلمام كبير وعناية تامة في بيان أحوال الرّواة المختلطين ليكون الحكم على السّند

---

[1] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص355.

[2] **شرح علل التِّرمذي**، ص739.

[3] أخرجه البخاري، كتاب التّعبير، باب النّفخ في المنام، رقم الحديث: (7036).

[4] أخرجه مسلم، كتاب الجهاد، باب حكم الفيء، رقم الحديث: (1756).

* أفدت الحديثين اللّذَين مثّلت بهما من كتاب: الكواكب النيّرات في معرفة من رمي بالاختلاط من الرواة والثقات، ابن الكيال: أبو البركات محمد بن أحمد، تـ: عبد القيوم عبد رب النّبي، المكتبة الامدادية، ط2، مكة المكرمة، 1420هـ-1999م، ص277، ثم بحثت عنهما في موضعهما لأخرّجهما تخريجا كاملا.

صادرًا عن درايةٍ تامةٍ، وعلم يقيني.

ولأهميّة هذا الفن اعتنى به العلماء على طريقتين:

الطريقة الأولى: من لم يفردْه بالتّأليف وإنّما جعله أحد الأنواع في مباحث علوم الحديث، من ذلك: التِّرمِذيُّ في علله، ابن الصّلاح في علوم الحديث، والنّوويّ في مقدّمته على مسلم، وكذلك في التّقريب له أيضا وقد شرحه السّيوطيُّ في تدريب الراوي شرح تقريب النّووي، ومثلهم من شرح كتاب ابن الصّلاح كالعراقي، السّخاوي. وغيرهم ممّن خصّص جزءً ممّا ألّفه في علم الحديث لهذا الفن.

الطريقة الثانية: تخصيص هذا الفن بالتّأليف. وكان ممن أفرده بالتّأليف، وصنّف فيه:

- أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (تـ: 584هـ) ألّف كتابه الموسوم بـ: " تحفة المستفيد " فكان أول كتاب في هذا الفن. [1] ويُعدُّ تأليفا لطيفا.[2]
- البرهان الحلبي (تـ: 667هـ) ألّف كتابه " الاحتياط بمن رُمِيَ بالاختلاط ".[3]
- أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكِيال (939 هـ) ألّف كتابه " الكواكب النيّرات في معرفة من اختلط من الرّواة ".[4]

---

[1] **فتح المغيث**، ج3، ص366.

[2] **تدريب الرّاوي شرح تقريب النّووي**، السّيوطي: عبد الرّحمن بن أبي بكر، تـ: أبو قتيبة نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط2، الرياض، 1415هـ، ج2، ص372.

[3] **المصدر نفسه**، ج2، ص372.

[4] **تنبيه**: وقفت على نسخة من هذا الكتاب أفدت منها الاستدلال ببعض أقوال أهل العلم في الرّواة المختلطين الذين ذكرهم النّوويُّ ومثّلتُ لهم، ثمّ عزوتها تلك الأقوال إلى مظانّها التّي أخذ منها أبو البركات في كتابه " الكواكب النيّرات ".

المطلب الثّاني: بيان حكم رواية المدلِّس

الفرع الأول: مفهوم التّدليس، بيان أقسامه وبواعثه

1.نص مسلم، ونص النّووي في المسألة:

أ. قال مسلم: " قال عمر بن الخطّاب: (بحسب المرء من الكذب أن يحدّث بكلّ ما سمع) ".

ذكر مسلم هذا القول في الباب الثّالث: " باب النّهي عن الحديث بكلّ ما سمع ".

قال النّووي في شرحه للنّص السّابق: " وقد قدمنا في الفصول – أي: في مقدّمة النّووي – أنّ المدلِّس إذا قال: (عن) لا يحتجّ به إلاّ أن يثبتَ سماعه من جهة أخرى، وإنّ ما كان في الصّحيحين من ذلك فمحمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وهذا منه ".

ب.قال مسلم: " وإنّما كان تَفَقُّدُ من تَفَقَّدَ منهم سماع رواة الحديث ممّن روى عنهم إذا كان الرّاوي ممّن عُرِف بالتّدليس في الحديث وشُهِرَ به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقّدون ذلك منه، كي تنزاح عنهم علّة التّدليس ".

ذكر مسلم قوله هذا في الباب السّادس: " باب بيان صحّة الاحتجاج بالحديث المعنعن ".

قال النّووي في شرحه للنّص السّابق: " قد قدّمنا بيان التّدليس في الفصول السّابقة، فلا حاجة إلى إعادته ".

2.مفهوم التّدليس:

أ. لغة: أصل المادة (دَلَسَ)، بالفتح تعني الظّلمة، والمدالسة المخادعة، والتّدليس في البيع كتمان عيب السّلعة عن المشتري. ومن هذا أُخِذَ التّدليس في الإسناد.[1]

ب. اصطلاحا: هو إخفاء عيب في الإسناد، مع أنّ الظّاهر السّلامة منه.[2]

قال ابن حجر: إنّ التّدليس مشتق من الدّلس، وهو الظّلام، وكأنّه أظلم أمره على النّاظر.[3] وسمّي بذلك لأنّ من أسقط من الإسناد شيئا فقد غطّى ذلك الذي أسقطه، وزاد في التّغطية إتيانه

---

[1] **ينظر: لسان العرب**، ج6، ص86؛ **تاج العروس**، الزّبيدي: محمد مرتضى الحُسيني، تـ: عبد السّتّير أحمد فرّاج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1385هـ-1965م، ج16، ص84؛ **القاموس المحيط**، ص546.

[2] **ينظر: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، أبو الحسن بن القطان الفاسي، تـ: الحسن آيت السعيد، دار طيبة، ط1، 1418هـ-1997م، ج2، ص30.

[3] **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ابن حجر، تـ: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، ط2، 1408هـ-1988م، ج2، ص614.

بعبارة موهمة، وكذا تدليس الشّيوخ فإنَّ الرّاوي يغطّي الوصف الذي يعرف به الشيخ أو يغطّي الشّيخ بوصفه بغير ما يشتهر به.[1]

3.أقسام التّدليس:

– نص النّووي:

قال النّووي: " التّدليس قسمان: أحدهما أن يروي عمن عاصره ما لم يسمع منه موهما سماعه قائلا: فلانٌ أو عن فلانٍ، أو نحوه. وربّما لم يسقط شيخه وأسقط غيره لكونه ضعيفا، أو صغيرا تحسينا لصورة الحديث.

وأمّا القسم الثّاني من التّدليس فإنّه يسمّي شيخه أو غيره، أو ينسبه، أو يصفه، أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

اختلف العلماء في تقسيم التّدليس، فذهب ابن الصّلاح،[2] وابن حجر،[3] والسّخاوي،[4] إلى جعله قسمين:

- القسم الأول: تدليس الإسناد.
- القسم الثّاني: تدليس الشّيوخ.

وجعله العراقي[5] ثلاثة أقسام، فأضاف إلى القسمين السّابقين تدليس التّسوية، ولا خلاف بينهم في أنّ تدليسَ التّسوية جعله من قال بالقسمين داخلا في تدليس الإسناد ولا مشاحة في الاصطلاح إذا عرف المراد.[6] ويلحق بتدليس الشّيوخ قسم آخر، وهو تدليس البلدان.[7]

وهنا لا بدَّا من الوقوف على تعاريف كل نوع من القسمين، وأقوال العلماء فيها.

---

[1] **ينظر: النّكت**، ج2، ص614.

[2] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص156.

[3] **النكت**، ج2، ص614.

[4] **فتح المغيث**، ج1، ص222.

[5] **التقييد والإيضاح**، ص95.

[6] **التّدليس في الحديث**، مسفر بن غرم الله الدميني، مسفر بن غرم الله الدميني، ط1، الرياض، 1412هـ، ص35.

[7] **المصدر نفسه**، ص45-49.

أولا: تدليس الإسناد وما يلحق به

أ. تعريف تدليس الإسناد:

اختلفت عبارات العلماء في تعريفهم لتدليس الإسناد لاختلاف اعتباراتهم في ضابطه: فمنهم من اعتبر ضابطه المعاصرة، ومنهم من اعتبر الضّابط فيه اللّقيا، من جعل السّماع ضابطًا له.

القول الأول: من جعل المعاصرة ضابطًا له، وهذا أوسع التّعاريف.

يرى كثير من العلماء أن التّدليس هو رواية الرّاوي عمّن عاصره ولم يلقه، ويشمل هذا – من باب أولى– روايته عمن سمع منه، سواء لقيه أم لم يلقه.[1] وهذا ما ذهب له ابن الصّلاح فقال: " تدليس الإسناد هو أن يروي الرّاوي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنّه سمعه منه ".[2] وقد وافقه عليه من اختصر مقدّمته بعده كالعراقي، حيث قال: " وإنّما يكون تدليسا إذا كان المدلِّس قد عاصر المرويَ عنه، أو لقيه ولم يسمع منه، أو سمع منه ذلك الحديث الذي دلّسه...".[3] وهذا ما ذهب له النّووي بقوله: " التّدليس قسمان: أحدهما أن يروي عمن عاصره ما لم يسمع منه موهما سماعه قائلا: فلانٌ أو عن فلانٍ، أو نحوه ".[4] وقال بهذا ابن كثير أيضا فعرّف تدليس الإسناد بقوله: " وهو أن يروي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه موهما أنّه سمع منه "[5]، وكذلك الطيبي حيث عرّف التّدليس بقوله: " التّدليس أن يرويَ الرّاوي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهما أنّه سمعه منه ".[6]

القول الثّاني: من اشترط مع المعاصرة اللّقاء

و هذا ما ذهب إليه ابن حجر حيث اشتراط اللّقاء مع المعاصرة في تدليس الإسناد، واعتبر رواية الرّاوي عمّن عاصره ولم يلقه إرسالا خفيًا، فقال: " التّدليس يختص بمن روى عمّن عرف لقاؤه إيّاه، فأمّا إن عاصره ولم يعرف أنّه لقيه فهو المرسل الخفيُّ ".[7] وقال أيضا: " التّدليس تارة في الإسناد،

---

[1] **التّدليس في الحديث**، ص44.

[2] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص66.

[3] **التذكرة والتبصرة**، ج1، ص180.

[4] **مقدمة النّووي على صحيح مسلم (موضوع بحثنا)**، ص31؛ **تدريب الرّاوي**، ج1، ص222.

[5] **الباعث الحثيث**، ص50،

[6] **ينظر: الخلاصة في أصول الحديث**، الطيبي: أبو محمد الحسين بن محمد الدّمشقي، تـ: أبو عاصم الشّوامي محمد بن محمود، محمود، المكتبة الإسلامية، ط1، القاهرة، 1430هـ-2009م، ص74.

[7] **نزهة النّظر**، ص39.

وتارة في الشيوخ، فالذي في الإسناد: أن يروي عمن لقيه شيئا لم يسمعه منه بصيغة محتملة، ويلحق به من رآه ولم يجالسه ".[1]

القول الثالث: تعريف من جعل ضابط التّدليس السّماع.

وهذا القول أضاف إلى اللّقاء شرط السّماع. وذهب له أبو بكر البزّار حيث صرّح بهذا فقال: " هو أن يروي الرّاوي عمّن قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر سماعه منه ".[2] وتبعه في هذا أبو الحسن ابن القطّان فقال: "ونعني بالتّدليس أن يروي المحدِّث عمّن قد سمع منهما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنّه سمعه منه "[3]وكذلك ابن عبد البّر إذ جاء كلامه صريحًا في تقييد التّدليس برواية الرّاوي عمّن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه. حيث قال: " وأمّا التّدليس فهو أن يحدِّثَ الرّجلُ عن الرّجل قد لقيه، وأدرك زمانه، وأخذ عنه وسمع منه، وإنّما سمعه من غيره عنه ".[4]

ب.تدليس التّسوية:

جعله النّوويُّ تابعا لتدليس الإسناد وعرّفه – كما في قوله السّابق – فقال: "... وربّما لم يسقط شيخه وأسقط غيره لكونه ضعيفا، أو صغيرا تحسينا لصورة الحديث ". وهذا ما عرفه به العلائيُّ حيث قال: " هو أن يسمع الرّاوي من شيخه حديثا قد سمعه من رجل ضعيف عن شيخ سمع منه ذلك الشّيخ هذا الحديث، فيُسقِط الرّاوي عنه الضّعيف من بينهما ويروي الحديث عن شيخه الأعلى لكونه سمع منه أو أدركه ".[5]

– مثال ذلك: ما ذكره محمد ابن أبي حاتم بقوله: " سمعت أبي يقول في الحديث الّذي رواه اسحاق بن راهويه عن بقية. قال حدّثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: " لا تحمدوا اسلام المرء حتّى تعرفوا عُقدَةَ رأيه " فقال أبي إنّ هذا الحديث له أمرٌ قلّ من يفهمه، روى

---

[1] **تعريف أهل تقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس**، ابن حجر، تـ: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405هـ، ص25.

[2] **التقييد والإيضاح**، ص97.

[3] **النكت** ، ج2، ص614.

[4] **التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النّمري، تـ: محمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1387هـ-1967م، ج1، 15-16.

[5] **جامع التّحصيل في أحكام المراسيل**، العلائي، تـ: حمدي عبد المجيد السّلفي، مكتبة النّهضة العربية، ط2، 1407هـ، ص102.

هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النّبيّ ﷺ ، قال وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي فكنّاه بقيّةٌ ونسبه إلى بني أسد لكيلا يفطن له حتّى إذا ترك اسحاق ابن أبي فروة في الوسط لا يهتدى له، وكان بقيّةُ بن الوليد من أفعل النّاس لهذا ".[1]

ثانيا: تدليس الشيوخ وما يلحق به

أ.تدليس الشيوخ:

عرّفه النّووي بقوله: " وأمّا القسم الثّاني من التّدليس فإنّه يسمّي شيخه أو غيره، أو ينسبه، أو يصفه، أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف ". وهذا ما سبقه إليه الخطيب البغدادي حيث عرّف هذا القسم من التّدليس بقوله: " أن يروي المحدّث عن شيخ سمع منه حديثا فغيّر اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلاّ يعرف ".[2] وكذلك ابن الصّلاح بقوله: " أن يروىَ عن شيخ حديثا سمعه منه فيسمّيه أو يكنيه أو يصفه بما لم يعرف به كي لا يُعرَف " [3] وتوسّع ابن حجر في التّعريف فقال: " ليس قوله – أي قول ابن الصّلاح –: " بما لا يعرَف به " قيدًا فيه، بل إذا ذكره بما يُعرَف به إلاّ أنّه لم يشتهر به كان ذلك تدليسا ".[4]

– مثال: ومن أمثله هذا القسم ما رواه الخطيب البغداديّ من طريق أحمد بن حنبل أنّه قال: " بلغني أنَّ عطيّةَ العوفي كان يأتي الكلبيَّ فيأخذ عنه التّفسيرَ، فكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: " قال: أبو سعيد "، قال الخطيب: الكلبي يكنى أبا النّظر، وإنّما غيّرَ عطيّةُ كنيتَه ليوهم النّاس أنّه يروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه التّفسيرَ الذي كان يأخذه عنه ".[5]

ب. **تدليس البلدان:** وهذا النّوع يلحق بتدليس الشّيوخ لما فيه من الإيهام ، وبيّن السّخاويُّ حقيقته ممثّلا له، فقال: " ولهم أيضا تدليس البلاد، وهو كأن يقول المصريُّ: حدّثني فلان بالعراق يريد موضعا بأخميم...."[6] ومثّل له السيوطي بقوله السّيوطي: " ويلحق بتدليس الشيوخ قولهم: كحدّثنا من وراء

---

[1] **التّقييد والإيضاح**، ص97.
[2] **الكفاية**، ص402.
[3] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص167.
[4] **النّكت، ج2**، ص615.
[5] **الكفاية**، ص366.
[6] **فتح المغيث**، ج1، ص195.

النّهر، يوهم أنّه جيحون، ويريد نهر عيسى ببغداد، أو الجيزة بمصر ".[1]

4.بواعث التّدليس

– نص النّووي: بعدما بيّن النّوويُّ القسم الأوّل ذكر دوافع التّدليس وبواعثه، فقال: " وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره لكونه ضعيفا، أو صغيرا تحسينًا لصورة الحديث ". ليكرّرَ ذكرَ ذلك أيضا بعد بيانه للقسم الثّاني، فقال: " ...ويحمّله على ذلك كونه ضعيفا، أو صغيرا، أو يستنكف أن يروي عنه لمعنى آخر، أو يكون مكثرا للرّواية عنه فيريد أن يغيّرَه كراهة تكرير الرّواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

بواعث التّدليس وأسبابه كثيرة، منها:[2]

1. **تحسين الحديث:** فيسعى المدلِّس إلى حذف الرّاوي الضّعيف أو صغير السّنّ الذي بين الثّقتين لتحسين الحديث، وهذا ما بيّنه النّوويّ بقوله: " وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره لكونه ضعيفا أو صغيرًا تحسينا للحديث ". وكان ممّن سبقه إلى بيان هذا التّعريف الخطيب البغدادي فقال: " وربّما لم يسقط المدلِّس اسم شيخه الذي حدّثه، لكنّه يسقط ممّن بعده في الإسناد رجلا يكون ضعيفا في الرّواية أو صغير السّنّ ويحسّن الحديث بذلك ".[3] و قال البُلْقيني بعدهم: " يدخل في ذلك ما إذا لم يسقط شيخه، وإنّما أسقط غيره ضعيفا أو صغيرا [4].

– مثال: كان الحارثُ بن أبي أسامة لمّا يروي عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن أبي الدّنيا يقوم بتدليسه. وذلك لكون الحارث أكبر من أبي بكر. فمرّة يقول: عبد الله بن عبيد، ومرّة: عبد الله بن سفيان، ومرّة: أبو بكر بن سفيان، ومرة: أبو بكر الأُموي.[5]

وهذا النّوع من التّدليس مذموم لما فيه من الأَنَفَة من الرّواية عمّن حدّثه، وعدم التّواضع من الطالب

---

[1] **تدريب الراوي**، ج1، ص231.

[2] **تدليس الحديث**، ص83-89.

[3] **الكفاية**، ص365.

[4] **محاسن الاصطلاح**، البُلْقيني: سراج أبو حفص عمر بن رسلان المصري الشافعي، تـ: عائشة عبد الرّحمن، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1989م، ص233.

[5] **ينظر: الكفاية**، ص369

واحتقاره لصغر سنّه.[1]

2. **تجنّب تكرار الرّواية عنه:** وبيّن الخطيب البغدادي حقيقة هذا السّبب فقال: " وذلك بأن تكون الأحاديث التي عنده كثيرة فلا يحبُّ تكرار الرّواية عنه فيغيّر حاله ".[2] وبنحوه جاء قول ابن الصّلاح: " أو لكونه كثير الرّواية عنه، فلا يحبُّ الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة ".[3] وهذا ما ذهب إليه النّوويُّ، وبيّنه، فقال: " أو يكون مكثرا للرّواية عنه فيريد أن يغيّره كراهة تكرير الرّواية عنه على صورة واحدة ".

– مثال:

كان الخطيب يكثر من هذا النّوع رغم كثرة حفظه، وتعدّد مشايخه الذين سمع منهم، فكان مكثرا له لهِجًا به في تصانيفه.[4] وكان ممّا وقع له مرة أنّه قال: " أنا الحسن بن محمد الخلاّل "، ومرّة: " أخبرنا الحسن بن أبي طالب "، ومرّة: " أنا أبو محمد الخلاّل " والجميع واحد، وهو: أبو محمد الحسن بن محمد الخلاّل البغدادي.[5] وسبقه إلى هذا ما وقع للبخاري في شيخه الذّهلي، فإنّه تارة يقول: " محمد "، ولا ينسبه. وتارة يقول: " محمد بن عبد الله " فينسبه إلى جدّه، وتارة يقول: " محمد بن خالد " فينسبه إلى والد جدّه. ولم يقل في موضع: " محمد بن يحي ".[6]

3.أسباب أخرى:

أشار النّووي إلى وجود بواعث وأسباب أخر للتّدليس لكنّه لم يذكرها، فقال: " أو يستنكف أن يروي عنه لمعنى آخر، أو لغير ذلك من الأسباب ". ومن أشهر ما لم يذكره من الأسباب:

أ. **إيهام علو الإسناد:** وكان هذا السّبب من أكثر أغراض ودوافع المدلِّسين، ومن كان هذا غرضه فإنّه ربّما يحذف الثّقة أو الثّقات من الإسناد ليتحقّق هدفه من العلو.[7]

– مثال: روى الخطيب عن ابراهيم بن بشار الرّمادي قال: ثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار

---

[1] **ينظر: الكفاية**، ص358.
[2] **المصدر نفسه**، ص365.
[3] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص67.
[4] **ينظر: المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص72.
[5] **فتح المغيث**، ج1، ص364.
[6] **المصدر نفسه**، ج1، ص364.
[7] **الكفاية**، ص358-361.

عن الحسن بن محمد بن علي قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا جاءه مالٌ لم يُبيِّته ولم يقيِّله، قال: فقال: رجلٌ: يا أبا محمد سماع مَنْ عمرو بن دينار؟ قال: دعه، لا تفسده. قال: يا أبا محمد عمرو بن دينار؟ ابن جريج عن عمرو بن دينار، قال: يا أبا محمد سماع مَنْ ابن جُرَيْج؟ قال: ويحك لِمَ تفسده؟ الضّحاك بن مخلد أبو عاصم عن ابن جُرَيْج، قال: يا أبا محمد سماع من أبي عاصم؟ قال: ويحك لِمَ تفسده؟ حدّثني علي بن المديني عن الضّحّاك بن مخلد عن ابن جُرَيْج عن عمرو بن دينار. قال ابن عيينة: تلومونني على علي بن المديني، لما أتعلّم منه أكثر ممّا يتعلّم منّي.[1]

فحذف سفيانُ ابنُ عيينة ثلاثا من الثّقات ليعلو سنده، ولعلّه ليسلم من الرّواية عن علي بن المديني (تـ: 234هـ)؛ لأنّه أصغر منه سنًا (فيكون سببين للتّدليس بهذه الحادثة).

5. **إيهام كثرة الشّيوخ:** بيّن ابن دقيق حقيقته فقال: " وأكثر مقصود المتأخّرين في التّدليس طلب العلو، أو إيهام كثرة الشّيوخ ".[2] وهذا الغرض يقع فيه غالبا مَن كان قليل الشّيوخ طلبا لتكثير شيوخه. ليقال: سمع من كذا شيخ، أو ما أكثر شيوخه!.[3]

6. **امتحان الأذهان في استخراج التَّدليسات:**

فيلقى ذلك على من يراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرّجال، وهذا الغرض لا شيء فيه، بل فيه مصلحة.[4]

الفرع الثّاني: حكم التّدليس ورواية المدلِّس وبيان سبب تخريجه بالصّحيحين

1. **حكم التّدليس:** انقسمت أقوال العلماء في التّدليس إلى قسمين: بين منفّرٍ منه، كارها له، واصفا لهذا الفعل بالذّم، وبين متساهل في ذلك، ويتبيّن هذا فيما يلي:

أ. **تشدّد العلماء في ذمّه:**

– نص النّووي: قال أبو زكريّا بعد بيانه حقيقة القسم الأوّل للتّدليس: " وهذا القسم مكروه جدًّا ذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدّهم ذمًا له وظاهر كلامه أنّه حرامٌ وتحريمه ظاهرٌ، فإنّه يوهم الاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به ".

---

[1] **الكفاية**، ص359-360.

[2] **الاقتراح**، ابن دقيق: تقي الدين العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ، ص212؛ **التبصرة والتّذكرة**، ج1، ص188.

[3] **التّدليس في الحديث**، ص89.

[4] **ينظر: الاقتراح**، ص214.

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

ذكر النّووي أنّ تدليسَ الإسناد مذمومٌ جدا، ولعلّ هذا يرجع إلى صعوبته حيث يُحذَفُ الرّاوي من الإسناد خلافا للقسم الثّاني الذي يتغيّر فيه اسم الرّاوي ولا يحذف،[1] وكان أكثر العلماء يذمّون هذا القسم من التّدليس، وهذا ما سبق إلى بيانه الخطيبُ البغداديُّ النَّوويَّ، فقال مبيّنا ذمّ العلماء لهذا القسم من التّدليس: " التّدليس مكروه عند أكثر اهل العلم، وقد عظم بعضهم الشّأن في ذمّه، وتبجّحَ بعضهم بالبراءة منه، فممّا حفظنا عمّن كان يكرهه ويذمّه: ما رواه بسنده إلى شعبة بن الحجّاج أنّه قال: "التّدليس أَخُ الكذب ".

وروى عنه بسندٍ آخر أنّه قال: " التّدليس أشدُّ من الزّنا، ولأن أسقط من السّماء أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس ".[2]

وكذلك روى بسنده عن شعبة أيضا أنّه قال: " لأن أزني أحبُّ إليَّ من أدلِّس، فقلت – أي الرّاوي عن شعبة– له: يا أبا مسعود ما تقول أنت في التّدليس؟ قال: أدنى ما فيه التّزيّن ".[3] وقال ابن الصّلاح عن هذا: " وهذا من شعبة إفراطٌ محمول على المبالغة والتّنفير ".[4] وتعقّب البُلْقينيُّ ابنَ الصّلاح في ذلك، فقال: " وهذا الذي قاله شعبة ظاهر فإنّ آفة التّدليس لها ضررٌ كبيرٌ في الدّين، وهي أضرُّ من الرّبا، وقد جاءت أحاديثٌ محتجٌ بها تدلُّ على أنَّ أكلَ درهم ربا أشدُّ من الزّنا، على وجوه مروية ".[5]

وروى الخطيب بسنده عن ابن المبارك أنّه كان يقول: " لأن نخرّ من السّماء أحبُّ إليّ من ندلّس حديثا ". وروى بسنده أيضا عن وكيع أنّه قال " لا نستحلُّ التّدليس في الثّياب فكيف في الحديث ".[6] وممّن ذمّ التّدليس أيضا حمّاد بن زيد فقال فيه: " التّدليس كذبٌ ".[7] وغيرهم ممّن وردت أقوالهم في تشنيع هذا الفعل وذمّه.

---

[1] **ينظر: التدليس في الحديث**، ص80.
[2] **الكفاية**، ص293.
[3] **المصدر نفسه**، ص294.
[4] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص69.
[5] **محاسن الاصطلاح**، ص170.
[6] **المصدر نفسه**، ص294.
[7] **معرفة علوم الحديث**، الحاكم، ص103.

ب. تساهل العلماء في حكمه:

– نص النّووي: " ودليل هذا أنّ التّدليس ليس كذبًا، وقد قال الجماهير إنّه ليس محرَّمًا ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

تساهل جمعٌ من أهل العلم فلم يروا بالتّدليس بأسا. قال يعقوب بن شيبة: " التّدليس: جماعة من المحدِّثين لا يرون به بأسا ".[1] قال السّخاوي – معلّقا على كلام بن شيبة –: " وهم الفاعلون له أو معظمهم ".[2]

قال البزّار: " إنّ التّدليس ليس كذبا، وإنّما هو تحسين لظاهر الإسناد، وضرب من الإبهام بلفظ محتمل ".[3]

وقال الخطيب البغدادي: " وقال خَلْقٌ من أهل العلم: خبر المدلِّسِ مقبولٌ؛ لأنّهم لم يجعلوه بمثابة الكذب، ولم يروا التّدليس ناقضا لعدالته ".[4]

ولعلّ هذا راجعٌ إلى تعدّد أسباب التّدليس، فإذا صنّفنا أقوال العلماء في التّدليس بحسب أسبابه يظهر ويتبيّن أنَّ اختلاف حكمهم في التّدليس راجعٌ لاختلاف سببه الدّافع له؛ لأنّ من أسبابه ما هو تفنُّنٌ واختبار للطلبة، وغيره، ممّا أحبّه بعض أهل العلم كهُشَيْم بن بشير السّلّمي حيث قيل له: " ما يحمِّلك على التّدليس ؟ قال إنّه أشهى شيء إليَّ ".[5] لكنّه يقصد التّدليس غير المحرّم؛ لأنّه اشتهر بالتّدليس، ومع ذلك أثنى عليه كبار الأئمة كأحمد بن حنبل، يحي بن معين، العِجلي، ابن سعد صاحب الطبقات، وغيرهم[6]، ومثل هذا وجّه ابن دقيق قولَ البزّار: " التّدليس اسم ثقيل شنيع الظّاهر، لكنّه خفيف الباطن، سهل المعنى "، بأنّه محمولٌ على غير المحرّم منه.[7]

---

[1] **الكفاية**، ص362.

[2] **فتح المغيث**، ج1، ص358.

[3] **المصدر نفسه**، ج1، 186.

[4] **الكفاية**، ص361.

[5] **المصدر نفسه**، ص361.

[6] **ينظر: كتاب المدلّسين**، أبو زرعة: أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تـ: رفعت فوزي عبد المطلب ونافذ حصين حمّاد، دار الوفاء، ط1، 1415هـ-1995م، المنصورة (مصر)، ص98؛ **تهذيب التّهذيب**، ص115.

[7] **فتح المغيث**، ج1، ص368.

2. حكم رواية المدلِّس

– نص النّووي: " ثمّ قال فريقٌ من العلماء من عرف منه هذا التّدليس صار مجروحا لا تُقبَلُ له رواية في شيء أبدا، وإن بيّن السّماع... والصّحيح ما قاله الجماهير من الطّوائف أنّ ما رواه بلفظٍ محتمَلٍ لم يبيِّن فيه السّماع فهو مرسَلٌ، وما بيّنه فيه كحدّثنا وأخبرنا وشبهها، فهو صحيح مقبولٌ محتجٌّ به... والرّاوي عدلٌ ضابطٌ، وقد بيّن سماعه وجب الحكم بصحّته ".

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

يختلف الحكم على قبول رواية المدلِّس أو ردّها باختلاف أنواع التّدليس.[1]

أولا: حكم رواية من يدلِّس تدليس الإسناد:

اختلفت أقوال أهل العلم في هذه المسألة، فمنهم من قبله مطلقا ومنهم من ردّه مطلقًا، ومنهم من فصّل في المسألة، ويتّضحُ ذلك فيما يلي:[2]

القول الأوّل: رد خبر المدلِّس مطلقًا، سواء صرّح بالسّماع أم لم يبيّنه، وسواء دلّس عن الثّقات أم لا.

وأخذ بهذا القول فريقٌ من أصحاب الحديث ومن الفقهاء،[3] حكى ذلك القاضي عبد الوهاب فقال: " التّدليس جرحٌ، وإن ثبت أنّه كان يدلِّس لا يقبل حديثه مطلقا، وهو الظّاهر من أصول مالك"[4]وبعض من احتجّ بالمرسل.[5]

وذكر النّوويُّ هذا القول فقال: " ثمّ قال فريقٌ من العلماء من عرف منه هذا التّدليس صار مجروحا لا تُقبَلُ له رواية في شيء أبدا، وإن بيّن السّماع ".

وممّا علّل به أصحاب هذا القول حكمهم:[6]

- أنّ التّدليس جرحٌ وإيهامٌ لما لا أصل له وذلك يؤثِّر في صدقه؛ لما فيه من التّهمة والغش.
- أنّ المدلِّس ترك تسمية من لعلّه غير مرضي ولا ثقة.
- أنّه عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلافٌ موجب الورع والأمانة.

---

[1] **ينظر: التقييد والإيضاح**، ص 99.

[2] **تنبيه:** أفدت هذه التّقسيمات من كتاب: التّدليس في الحديث للدّميني، ص109-126.

[3] **الكفاية**، ص399.

[4] **النكت**، ص632.

[5] **فتح المغيث**، ج1، ص184.

[6] **ينظر: المصدر نفسه**، ج1، ص349.

- فيه إيهام للعلوّ وهو عنده بنزولٍ، ولإيهامه أنّ حديثه متّصلٌ وهو منقطع.

القول الثّاني: قبول رواية المدلِّس مطلقا سواء صرّح بالسّماع أم لا، وبهذا قال خلقٌ كثيرٌ من أهل العلم،[1] وهم جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث. إلاّ أنّ بعضهم قبل المرسل ولم يقبل معنعن المدلِّس لما فيه من التّهمة؛ لذلك من شروط قبول المعنعن ألاَّ يكون راويه مدلِّسا.[2]

وممّا علّلوا به أقوالهم:[3]

- أنَّ التّدليس ليس كذبا، وغير منقض لعدالة الرّاوي.
- أنّ نهاية أمره إن يكون التّدليس بمعنى الإرسال، والمرسَل مقبول عند كثير من أهل العلم.
- أنّ التّدليس لو كان جرحا لما وقع فيه كثير من الأئمّة المتقدّمين، ولما روى لهم الصّحيحين وغيرهم.

القول الثالث: إذا كان لا يدلِّس إلاَ عن الثّقات كان حديثه عند أهل العلم مقبولا، وإلاّ فلا.[4]

وعزا هذا القول ابن عبد البرّ لأئمّة الحديث والفقه.[5] قال ابن حبّان: " وأمّا المدلّسون الذين هم ثقاتٌ ثقاتٌ وعدولٌ فإنّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلاّ ما بيّنوا السّماع فيما رووا مثل: الثّوري والأعمش وأبي اسحاق وأضرابهم من الأئمّة المتّقين، وأهل الورع والدين؛ لأنّا متى قبلنا خبر مدلِّس لم يبيّن فيه السّماع وإن كان ثقة لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلّها.[6]

القول الرابع: إذا صرّح المدلِّس بالاتّصال قُبِل منه، وإلاّ فلا، وبه قال الشّافعيُّ وابن المديني[7] والخطيب[8] وابن الصّلاح[9] وأبو الحسن بن القطّان[10].

---

[1] **الكفاية**، ص**399**.

[2] **التّمهيد**، ج1، ص 28، **التقييد والإيضاح**، ص99.

[3] **الباعث الحثيث**، ص55؛ **فتح المغيث**، ج1، 350.

[4] **الكفاية**، ص400.

[5] **التّمهيد**، ج1، ص28.

[6] **صحيح ابن حبان**، تـ: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ج1، ص150.

[7] **فتح المغيث**، ج1، ص186.

[8] **الكفاية**، ص399.

[9] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص67.

[10] **النكت**، ج2، ص625.

ونسب هذا القول للأكثرين كلٌّ من العراقيّ[1] وابن حجر.[2]

وهذا ما ذهب له النّوويُّ أيضا، فقال مصرِّحًا بذلك: " والصّحيح ما قاله الجماهير من الطّوائف أنّ ما رواه بلفظ محتمل لم يبيِّن فيه السّماع فهو مرسَلٌ[3]، وما بيّنه فيه كحدّثنا وأخبرنا وشبهها، فهو صحيح مقبولٌ محتجٌّ به... والرّاوي عدلٌ ضابطٌ، وقد بيّن سماعه وجب الحكم بصحّته ".

وهذا ما كان عليه عمل الأئمّة النقّاد في تمحيصهم للرّواية، ومما جاء عنهم في ذلك:

- أنّ يحي ابن معين لما سئل عن التّدليس كرهه وعابه، قيل له: أ فيكون المدلِّس حجّةً فيما روى؟، أو حتّى يقول حدّثنا وأخبرنا؟ فقال: لا يكون حجّةً فيما دلّس.[4]
- وكذلك عليّ بن المديني لما سئِلَ عن رجل يدلِّس: أيكون حجّةً فيما لم يقل حدّثنا؟ قال: إذا كان الغالب عليه التّدليس فلا، حتّى يقول حدّثنا.[5]

ويبدو جليًّا أنّ هذا القول هو الرّاجح لما يظهر فيه من تفصيل وبيان لاتّباع الأئمّة المتقدّمين له في عملهم التّطبيقي، واتّباع المتأخّرين من بعدهم له في مصنّفاتهم.

ثانيا: حكم رواية من يدلِّس تدليس التّسوية

بيّن تعريف النّووي تدليس التّسوية[6] لكنّه لم يبيّن حكم روايته، وبالبحث تبيّن أنّ حكمه على ضربين:[7]

الضرب الأول: من كان يسوّي الحديث، ويجوّده كثيرا، وكان أكثر تدليسه هذا عن الضّعفاء والمتروكين. فإنّه لا يقبل من حديثه إلاّ ما صرّح فيه بالاتّصال – أي: بالسّماع – من أوّل السّند إلى آخره مثل: بقية ابن الوليد بن كعب الكلاعي كان مشهورا بهذا الفعل.[8]

الضرب الثّاني: من كان يسوّي الحديث، يجوِده نادرًا، وكان قليل التّدليس عن الضّعفاء والمتروكين. فيقبل منهم ما صرّحوا فيه بالسّماع كغيرهم ممّن وصف بالتّدليس.

---

[1] **التذكرة والتبصرة**، ج1، ص188.

[2] **نزهة النّظر**، ص39.

[3] **ينظر** المرسَل مفصّلا في: ص50-53 من هذا البحث.

[4] **الكفاية**، ص362.

[5] **التّمهيد**، ج1، ص18.

[6] **ينظر**: ص32.

[7] **ينظر**: **تدليس الحديث**، ص119-120.

[8] **ينظر**: **كتاب المدلّسين**، ص37؛ **جامع التّحصيل**، 105.

قال العلائيُّ: " وبالجملة فهذا أفحش أنواع التّدليس مطلقا وشرُّها، لكنّه قليل بالنّسبة إلى ما يوجد من المدلّسين "[1] وقال البقاعي: " سألت شيخنا – أي: ابن حجر – هل تدليس التّسوية جرحٌ؟ قال: لا شكّ أنّه جرحٌ. فإنّه خيانة لمن ينقل إليهم وغرور، فقلت: كيف يوصف به الثّوريُّ والأعمش مع جلالتهما؟ فقال: أحسن ما يعتذر به في هذا الباب أنّ مثلهما لا يفعل ذلك إلاّ في حقّ من يكون ثقة عنده ضعيفًا عند غيره ".[2]

ويظهر شرّه في قول وعمل الأئمّة المتقدّمين من ذلك يحي بن معين، حيث قال بعدما سُئِلَ عن حذف شيخ بين راويين فقال: " لا يفعلْ لعلّ الحديثَ عن كذّاب ليس بشيء فإذا هو قد حسّنه وثبّته ".[3]

ثالثًا: حكم رواية من وصف بتدليس الشّيوخ:

– **نص النّووي:** قال النّوويُّ: " وكراهة هذا القسم أخفُّ، وسببها توحّدُ طريقة معرفته ".

– **نصوص الأئمة:** (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

هذا القسم أخفُّ وأقلّ كراهة من تدليس الإسناد وتدليس التّسوية الذي يلحق به، لذلك تسّمح فيه جمعٌ من المصنّفين، بل منهم من تفنّن فيه.[4]

قال ابن الصّلاح: " فأمره أخف ... ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه ... وتسمّح بذلك جماعة من الرّواة المصنّفين ".[5] واتّبعه من بعده في هذا القول:

- سواءً ممّن لم يشرح مقدّمته كالنّووي حيث قال: " وكراهة هذا القسم أخفُّ، وسببها توحّدُ طريقة معرفته ".
- أو ممّن شرح مقدّمته – مقدمّة ابن الصّلاح – كالعراقيُّ إذ قال: " وقد جزم أبو نصر الصّبّاغ في كتاب العدّة أنّ من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند النّاس، وإنّما أراد أن يغيّرَ اسمه ليقبلوه يجب أن لا يقبل خبره. وإن كان يعتقد فيه الثّقة فقد غلط لجواز أن يعرف غيره من جرّحه ممّن لا يعرفه هو، وإن كان لصغر سنّه فيكون ذلك راوية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتّى يعرف

---

[1] **جامع التحصيل**، ص104.

[2] **المقدّمة (ابن الصلاح)**، ص68.

[3] **الكفاية**، ص365.

[4] **ينظر أخبارهم في**: ص35و36 من هذا البحث

[5] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص68.

من روى عنه ".[1] وكذلك السّخاوي حيث قال: " فإن جهل كان من لازمه تضيع المروي أيضا، بل قد يتّفق أن يوافق ما دلّسَ به شهرة راوٍ ضعيف من أهل طبقته، ويكون المدلِّسُ ثقةً وكذا بالعكس ".[2]

3. سبب تخريج التّدليس في الصّحيحين:

– نص النّووي: " وفي الصّحيحين وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضّرب كثير لا يحصى كقتادة والسّفيانين والأعمش وغيرهم... واعلم أنّ ما كان في الصّحيحين بعن ونحوها فمحمولٌ على ثبوت السّماع من جهة أخرى، وقد جاء كثيرٌ منه في الصّحيح بالطريقتين جميعا فيذكر رواية المدلّس بعن، ثم يذكرها بالسّماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته ".

تبيّن أنّ رواية المدلِّس تقبل إذا صرّح بالسّماع، ولذلك لا مانع من وجود روايات لبعض المدلِّسين بالصّحيحين، ويبيّن ذلك صاحب أحد الصحيحين – الإمام مسلم – بمقدّمة كتابه بقوله: " ... إذا كان الرّاوي معروفا بالتّدليس في الحديث وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقّدون منه ذلك كي تنزاح عنهم علّة التّدليس ".[3] ولا مانع من وجود أحاديث بالصّحيحين غير مصرّح فيها بالسّماع. قال ابن حجر: " في الصّحيحين وغيرهما جملةٌ كثيرةٌ من أحاديث المدلِّسين بالعنعنة...".[4] وهذا هو الحقُّ فيوجد بهما ما روي عن المدلِّسين بـ " عن " لكن صُرِحَ فيها بالسّماع من طرق أخرى قال النّوويُّ: " واعلم أنّ ما كان في الصّحيحين بعن ونحوها فمحمولٌ على ثبوت السّماع من جهة أخرى، وقد جاء كثيرٌ منه في الصّحيح بالطريقتين جميعا فيذكر رواية المدلّس بعن، ثم يذكرها بالسّماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته ". وقال القطب الحلبي: " وأكثر العلماء على أنّ المعنعنات التي في الصّحيحين مُنزَّلَةٌ منزلة السّماع ".[5] وقال الحاكم: " ومنهم – أي المدلِّسين – جماعةٌ من المحدّثين المتقدّمين والمتأخّرين مخرَّجٌ حديثهم في الصّحيح، إلاّ أنّ المتبحِّرَ في هذا العلم بين ما سمعوه وبين ما دلَّسوه ".[6]

---

[1] **التقييد والإيضاح**، ص100.
[2] **فتح المغيث**، ج1، ص192.
[3] **مقدّمة صحيح مسلم**، ج1، ص45.
[4] **النكت**، ج،634-635.
[5] **فتح المغيث**، ج1، ص355.
[6] **معرفة علوم الحديث**، ص109.

المبحث الثّاني: بيان أنواع من المروي – أنواع من الحديث –

– المطلب الأوّل: بيان الحديث الموضوع وحكم روايته

– المطلب الثّاني: بيان الحديث المرسَل وحكم روايته

المبحث الثّاني: بيان أنواع من المروي – أنواع من الحديث –

المطلب الأوّل: بيان الحديث الموضوع وحكم روايته

الفرع الأوّل: مفهوم الوضع ودوافعه

1. نص مسلم، ونص النّووي في المسألة:

قال مسلم: " وحدّثنا محمّدُ بنُ عُبَيْدٍ الغُبَرِيُّ: حدّثنا أبو عوانة، عن أبي حَصِينٍ، عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةرضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : " من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النّار ".[1]

التّحليل: استشهد مسلم بهذا الحديث على تحريم الوضع في الحديث، وبيان جزاء الكاذب على رسول الله ﷺ ، فذكره في الباب الثّاني من مقدّمته، والذي وَسَمَهُ بباب تحريم الكذب على رسول الله ﷺ .

نص النّووي: شرح النّووي الحديث السّابق، وبيّن ما يستنبط منه، فقال: " ويحرم رواية الموضوع على من عرف كونه موضوعا، أو غلب على ظنّه وضعه، فمن روى حديثا علم أو ظنّ وضعه ولم يبيِّن حال روايته ووضعه فهو داخلٌ في هذا الوعيد، مندرجٌ في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ، ويدلُّ عليه قوله ﷺ : " من حدّث عنّي بحديث يُرَى أنّه كذبٌ، فهو أحد الكاذبين ".[2]

2.مفهوم الوضع في الحديث

أ. **لغة:** يطلق الوضع على الإلصاق يقال: وضع فلانٌ على فلان كذا أي ألصقه به ".[3]
كما يطلق على الافتراء والكذب، والاختلاق، ومنه الحديث الموضوع.[4]

ب. **اصطلاحًا:** الحديث الموضوع هو الحديث المُختلَق المصنوع، وهو شرُّ أنواع الضّعيف، وأقبحه.[5]

---

[1] أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النّبي ﷺ ، رقم الحديث: (110).

[2] أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب فيمن روى حديث وهو يرى أنّه كذب، رقم الحديث: (2662).

[3] **القاموس المحيط**، ج3، ص94.

[4] **ينظر: لسان العرب**، ج8، ص397؛ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقري، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م، ص472.

[5] **تدريب الراوي**، ج1، ص274؛

وقد استنكر بعض المحدِّثين ادراجه بين أقسام الحديث؛ لأنّه لا يعدُّ في الأحاديث للقطع بكونه غير حديث.[1]

3.دوافع الوضع

لا شكّ أنّ واضعَ الحديث له دوافع تدفعه لذلك، فكان من بين الأسباب التّي تحمّلُ الوضّاعين على الوضع ما يلي:[2]

1. الزّندقة وعدم الدين كحال محمد بن سعيد المصلوب وابن أبي العوجاء.
2. غلبة الجهل كصنيع بعض المتعبّدين أمثال نوح بن أبي مريم.
3. العصبية كصنيع مأمون بن أحمد.
4. أتباع هوى الرؤساء مثل: غياث بن ابراهيم.
5. لقصد الإغراب والاشتهار كصنيع حماد النصبي وغير ذلك.

الفرع الثّاني: علامات معرفة الوضع وحكم روايته

1. علامات معرفة الوضع:

لم يبيّن النّوويُّ أمارات معرفة الوضع لكن نصّ عليه غيره[3]، فكان من بين الأمرات:

أ. إقرار واضعه: فممّا يعرف به الحديث كونه موضوعا أن يقرّ راويه بوضعه، كحديث نوح ابن أبي مريم في فضائل القرآن. وكذلك ما رواه البيهقيُّ بسنده في سماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه بحضور أحمد بن عبد الله الجُوباري فروى لهم حديثا بسنده إلى النّبي ﷺ قال" سمع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه ".[4]

ب. نازل منزلة إقراره: مثاله: " قيل لزائدة: لِمَ تركت حديث الكلبي؟ قال: مرض الكلبيُّ، فكنت أختلف إليه فسمعته يقول: مرضت فنسيت ما كنت أحفظه، فأتيت آل محمد فتفلوا في فيَّ فحفظت كلّ ما نسيت، فقلت للّه عليك لا أروي عنك شيئا أبدا ".[5]

---

[1] **النّكت** (ابن حجر)، ج2، ص253.

[2] **النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح**، الزّركشي: أبو عبد الله بدرالدين بن محمد بن بهادر الشّافعي، تـ: زين العابدين بلا فريج، دار أضواء السّلف، ط1، مكّة المكرّمة، 1419هـ، 1998م، ص237-238.، **النّزهة**، ص121.

[3] **ينظر: التّقييد والإيضاح**، ص132؛ **النّكت** (ابن حجر)، ج2، ص842.

[4] **ميزان الاعتدال**، ج1، ص106-108.

[5] **الكفاية**، ص120.

ت.من قرينة حال الرّاوي: كمن يروي عمّن لم يدركه، قال الخطيب: " هذا ممّا يستدلُّ به على كذب الرّاوي كما جاء عن عمر بن موسى الوجيهي الحمصي قال: ثنا شيخكم الصّالح، وأكثر من ذلك، فقيل: من هو؟ قال خالد بن معدان (ت:103هـ) فقيل له: في أيّ سنة لقيته؟ قال: (108هـ) في غزاة أرمينية. فقيل له: اتّق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد سنة (104هـ)، ولم يغزُ أرمينية قط.[1]

ث.قرينة في المروي بأن توضع ألفاظٌ تشهد ركاكتها بالوضع:

مثاله: ما رواه الخطيب بسنده أنّ رسول الله ﷺ قال: " إذا سمعتم الحديث تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنّه قريبٌ منكم فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث تقشعرُّ له جلودكم وتنفر له قلوبكم وأشعاركم وترون أنّه منكم بعيدٌ فأنا أبعدكم منه ".[2]

ج. أن يكون المرويُّ مناقضا لنص القرآن الكريم أو السّنّة المتواترة، أو مناقضا للإجماع القطعي أو صريح العقل بحيث لا يقبل شيء من ذلك التّأويل.[3]

ح. أن يكون الحديث في فضائل أهل البيت، ويكون راويه رافضيا.[4]

2. حكم رواية الموضوع:

– نص النّووي: قال النّووي: " ويحرم رواية الموضوع على من عرف كونه موضوعا، أو غلب على ظنّه وضعه، فمن روى حديثا علم أو ظنّ وضعه ولم يبيّن حال روايته ووضعه فهو داخلٌ في هذا الوعيد، مندرجٌ في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ، ويدلُّ عليه قوله ﷺ : " من حدّث عنّي بحديث يُرَى أنّه كذبٌ، فهو أحد الكاذبين ".[5]

– نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

اتّفق أهل العلم على تحريم رواية الحديث الموضوع[6]، قال السّيوطيّ: " تحريم رواية الموضوع مع العلم

---

[1] **الكفاية**، ص119.

[2] **المصدر نفسه**، ص430.

[3] **النّكت** (الزّركشي)، ص261.

[4] **الباعث الحثيث**، ج1، 246.

[5] سبق تخريجه، ص45.

[6] **قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث**، جمال الدين القاسمي، ت: محمد بهجت البيطار، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، 1380هـ-1961م،ص150.

بوضعه، وكذا مع الظّنّ مطلقا في أي معنى كان، سواء الأحكام، القِصص، والتّرغيب وغيرها، إلاّ مقرونا ببيان وضعه لما رواه المغيرة ابن شعبةﷺ عن رسول الله ﷺ أنّه قال: " من حدّث عنّي بحديث يُرَى أنّه كذبٌ، فهو أحد الكاذبين ".[1] وهذا ما تبيّن من قول النّوويّ، وهو حرمة رواية الموضوع، لذلك نجد أنّ الموضوعَ يدخل ضمن قسم الضّعيف تجوّزا وإلاّ فهو ليس بحديث.[2]

والباحث في مقدّمة الإمام مسلم على صحيحه يجده ترجم فيها بعدّة عناوين تدلُّ على عدم احتجاجه بالضعيف منها:

- الباب الرّابع: بَاب النَّهْيِ عن الرِّوَايَةِ عن الضُّعَفَاءِ، وَالِاحْتِيَاط في تَحَمُّلِهَا.

- الباب الخامس: باب الإسناد عندي من الدين، وأنّ الرّواية لا تكون إلَّا عن ثقة، وأنَّ جرحَ الرّواة بما هو فيهم جائزٌ بل واجبٌ، وأنَّه ليس من الغيْبة المحرّمة بل من الذّب عن الشريعة المكرّمة.

فتبيّن منها مذهبه في النّهي عن رواية الضّعيف، والاحتياط منها، وعدم الاحتجاج بها، وهذا ما بيّنه القاسمي بقوله:" الظاهرُ أنَّ مذهبَ البخاريّ ومسلم عدمُ الاحتجاج بالضّعيف مطلقًا، لا في الأحكام ولا في غيرها، يدلُّ على ذلك شرطُ البخاري في صحيحه، وتشنيعُ الإمام مسلم على رواة الضّعيف، وعدم إخراجهما في صحيحهما شيئًا منه ".[3] فإذا كان كذلك فعدم الاحتجاج بالموضوع تُرَدُّ من باب أولى؛ لأنّه شرُّ أقسام الضّعيف، ومن هنا يتبيّن خطأ من أورد الموضوعات من المفسّرين؛ كالنقاش والثّعلبي والواحدي، الزّمخشري، البيضاوي، وغيرهم. وكذلك من أورد الضّعيف من الفقهاء والمؤرّخين والأدباء وغيرهم.[4]

وممّا ينبَّه عليه أنّه قد يحصل الغلط من الرّاوي فيقع في شبه الوضع بلا تعمد[5]، كما وقع لثابت بن موسى الزّاهد في حديث: " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنّهار ".[6] قال ابن عديّ: " شبّه على ثابت، وذلك أنَّ شريكًا كان مزّاحًا، وكان ثابت رجلا صالحا، فيشبه

---

[1] **تدريب الرّاوي**، ج1، ص233-234.

[2] **ينظر: النّكت (الزّركشي)**، ص237-238؛ **النّزهة**، ص121.

[3] **قواعد التّحديث**، ص213.

[4] **تحقيق الرغبة في توضيح النّخبة**، عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج، ط5، الرياض، 1433هـ، ص126.

[5] **المقدّمة (ابن الصّلاح)**، ص214 ؛ **النكت** (الزركشي)، ص295.

[6] أخرجه ابن ماجه، كتاب إقامة الصّلاة والسّنّة فيها، باب ما جاء في قيام الليل، رقم الحديث: (1333)؛ قال الألباني: " حديث ضعيف " **ينظر: السلسلة الضّعيفة**، رقم الحديث: (4644).

أن يكون ثابتُ دخل على شريكٍ، وكان شريكُ يروي الحديث، فالتفت فرأى ثابتا وكان يمازحه بقوله: " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنّهار " فظنَّ ثابتُ لغفلته أنّ هذا الكلام الذي قاله شريكُ هو من الإسناد الذي قرأه فحمله على ذلك، وإنّما ذلك قول شريك ".[1] لكن مثل هذا الفعل الأفضل إدخاله ضمن المدرج بأن يدخل الرّاوي كلاما في حديث دون أن يعلم بذلك.[2]

[1] **الكامل في ضعفاء الرّجال**، ابن عدي: أبو أحمد عبد الله الجرجاني، تـ: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2،ص91.

[2] **النّكت(الزّركشي)**، ص295.

المطلب الثّاني: بيان الحديث المرسل وحكم روايته

الفرع الأول: مفهوم المرسل

1.نص مسلم، ونص النّووي في المسألة:

- قال مسلم: " والمرسَلُ من الرّوايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجّةٍ احتجت، لما وصفت من العلّة إلى البحث عن سماع راوي كلّ خبر عن راويه، فإذا أنا هجمت على سماعه منه لأدنى شيء، ثبت عنه عندي بذلك جميع ما يروي عنه بعدُ، فإن عزب عنّي معرفة ذلك أوقفت الخبر، ولم يكن عندي موضع حجّةٍ لإمكان الإرسال فيه ".

- نص النّووي: " هذا الذي قاله - أي: قول مسلم بأنَّ المرسل علةٌ لا تقبل- هو المعروف من مذاهب المحدِّثين، وهو قول الشّافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل ".

2. **مفهوم المرسل:**

أ. لغة: اسم مفعول من الارسال، وأصله من قولهم أرسل الشيء إذا أطلقه وأهمله، ومنه قوله عزوجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٤﴾﴾ (سورة مريم، الآية: 84)، ويحتمل أن يكون من قولهم جاء القوم أرسالا؛ أي: متفرّقين، أو من قولهم ناقةٌ مِرْسالٌ؛ أي: سريعة السّير. ويجمع على: مراسِل ومراسيل.[1]

ب. اصطلاحا:

اختلف العلماء بين محدثين وفقهاء وأصوليين في تعريف المرسَل وبيان حده على وجوه:

الوجه الأول: ما أضاف التّابعي إلى النّبي ﷺ سواء كان التابعيُّ كبيرا أو صغيرا وهذا ما عليه جمهور المحدّثين المتأخّرين.[2]

وحكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم - ولم يسمّهم - أنّهم لا يعدون ما أضافه صغار التابعين إلى النّبي ﷺ مرسلا بل منقطعا؛ لأنهم لم يلقوا من الصّحابة إلا واحدا أو اثنين، وأكثر رواياتهم

[1] **ينظر: لسان العرب**، ج15، ص281-285؛ **مختار الصّحاح**، الرّازي: محمد بن أبي بكر، ت: محمود خاطر، بيروت، ج1، ص102.

[2] **المقدّمة (ابن الصلاح)**، ص51.

عن التّابعين فما ذكروه عن الرسول ﷺ يسمى منقطعا.[1]

الوجه الثاني: ما سقط من إسناده رجل سواء كان المرسِل له تابعيا أو مَن بعده.

وهذا مذهب متقدمي المحدثّين كالبخاري، ومسلم، وأبي داوود، والتّرمذي، وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيَيْن، والخطيب البغدادي، والدارقطني.[2] وهذا هو المشهور عند الفقهاء والأصوليين أيضا، قال ابن دقيق: "وقد يطلق بعض القدماء المرسَل على ما سقط منه رجلٌ، وإن كان في أثنائه ".[3]

قال الدكتور نور الدين عِتْر عن المرسَل: "وهو كثير في جامع التِّرمذي، وقد وجدناه بالاستقراء يشمل نوعين من أنواع الحديث:

الأول: ما أضافه التابعي إلى النّبي ﷺ ، سواء مان التّابعي كبيرا أم صغيرا وهذا ما عليه جمهور المحدّثين المتأخرين.

الثاني: المنقطع، وهو ما سقط من إسناده راو دون الصحابي على المشهور فيه.[4]

وقد بيّنَ السّخاويُّ العلاقة بين المعنيين اللّغوي والاصطلاحي للمرسل بقوله: " من معاني المرسَل لغة الاطلاق، وعلاقته بالمعنى الاصطلاحي أنّ المرسَل كأنّه أطلق الاسناد، ولم يقيّده براوٍ معروف، ومن المعاني قولهم: ناقةٌ مِرسالٌ: أي سريعة السّير، وعلاقته بالمعنى الاصطلاحي أنّ المرسِلَ كأنَّه أرسَلَ الحديث عَجِلاً فحذف بعض إسناده، وكذلك من معاني المرسَل لغة التّفرّقُ، وعلاقته بالمعنى الاصطلاحي أنّ المرسَلَ منقطعٌ غيرُ متّصلٍ؛ لأنّ بعضَ الإسناد منقطعٌ عن بقيّته ".[5]

الفرع الثّاني: حكم الاحتجاج بالمرسل

1. **– نص النّووي**: " هذا الذي قاله – أي: قول مسلم بأنَّ المرسل علةٌ لا تقبل– هو المعروف من مذاهب المحدِّثين، وهو قول الشّافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل ".

---

[1] **التّمهيد**، ج1، ص21.

[2] **فتح المغيث**، ج1، ص137-138.

[3] **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ابن دقيق: تقي الدين العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ، ج1، ص16.

[4] **الإمام التِّرمذي والموازنة بين جامعه والصّحيحين**، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف للتّرجمة والنّشر، ط1، القاهرة، 1390هـ-1970م، ص293.

[5] **فتح المغيث**، ج1، ص135.

2. – نصوص الأئمة: (مقارنتها مع نص النّووي، ودراسة ذلك: تحليلا ومناقشة)

اختلف الأئمّة في الاحتجاج بالمرسل على أقوال:

الأول: ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه إلى أنّ المرسَل صحيحٌ يحتجُّ به في الدين. ونسبه الغزالي[1] إلى الجماهير، بل نقل ابن عبد البر[2] عن الطبري: أنّ التّابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسَل ولم يأتِ عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمّة بعدهم على رأس المائتين. وغالى بعض القائلين بهذا القول، حتّى قدّموا المرسَل على المسند.

واحتجّ لهذا القول بأنّ سكوت الرّاوي مع عدالته عن ذكره من روى عنه وعلمه أنّ روايته يترتّب عنها شرعٌ عامٌ يقتضي الجزم بعدالة المسكوت عنه، فسكوته كإخباره بعدالته.

واحتجّ له أيضا بأنّ الغالب على أهل تلك القرون الصّدق والعدالة بشهادة النّبي ﷺ حيث روى عنه عمران بن حصين رضي الله عنه أنّه ﷺ قال: " خير القرون قرني، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ الذين يلونهم ".[3]

الثاني: ذهب أكثر المحدّثين وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول إلى أنّ المرسَل ضعيفٌ لا يحتجُّ به، وحكاه الحاكم عن سعيد بن المسيِّب والزّهري ومالك والأوزاعي والشّافعي وأحمد بن حنبل ومَنْ بَعْدَهم من فقهاء المدينة، وهذا ما قرّره مسلم في صحيحه[4]، ونسبه ابن عبد البر إلى سائر الفقهاء وجميع المحدِّثين.[5]

وردّهم للمرسل يرجع إلى الجهل بحال السّاقط؛ لأنّه يحتمل أن يكون السّاقط من السّند غير صحابيٍ، وإذا كان كذلك يحتمل أن يكون ضعيفا.[6]

---

[1] **المستصفى في علم الأصول**، الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، ت: محمد عبد السّلام الشّافي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1995م، ج1، ص134.

[2] **التّمهيد**، ج1، ص4.

[3] أخرجه البخاري، كتاب الشّهادات، باب لا يشهد على شهادة جَوْرٍ إذا أُشهِد، رقم الحديث: (2650)؛ وأخرجه مسلم، كتاب فضائل الصّحابة، باب فضائل الصّحابة ثمّ الذين يلونهم، رقم الحديث: (2535).

[4] **المنهاج**، ج1، ص132.

[5] **التّمهيد**، ج1، ص5.

[6] **النّزهة**، ص94.

ولعلّ أرجح القولين يتجلّى في اعتبار المرسَل من قسم الضّعيف كما وضّح ذلك ابن عبد البر بقوله: " ثمّ إنّي تأملت كتب المناظرين والمختلفين والمتفقّهين وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم، فلم أرَ أحدًا منهم يقنع من خصمه إذا احتجّ عليه بمرسل، ولا يقبل منه في ذلك خبرًا مقطوعا، وكلّهم عند تحصيل المناظرة يطالب خصمه بالاتّصال في الأخبار ".[1]

وبهذا تبيّن نقل النّووي لمذاهب العلماء في المرسَل، وأنّ القول الرّاجح في الرّد وعدم القَبول إلاّ إذا ثبت اتّصاله من طريق آخر.

[1] **التّمهيد**، ج1، ص07.

خـــــاتمة

خاتـــمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، والصّلاة والسّلام على نبيّ الرّحمات، وبعد:

فقد سبق بيان ما أنجزته بهذه الرّسالة – بتوفيق الله تيسيره – ومسك ختامها ذكر أهم النّتائج والتّوصيات الّتي توصّلت إليها، ويمكن أن أجملَها في ما يلي:

1. الإمام مسلمُ محدّثٌ بارزٌ بين أئمّة الحديث.
2. صحيح مسلم من أهمّ مصنّفات وبطون الحديث النّبوي وأوعية السّنّة.
3. تقديم الإمام مسلم لصحيحه بمقدّمة جمعت بيان علوم عدّة خدمت الحديث النّبوي منها: علـــم مصـــطلح الحـــديث، فقـــد وردت بالمقدّمـــة مصـــطلحات متعـــدّدة في المصطلح – بيّنا البعض منها –.
4. طـرح الإمـام مسـلم المصـطلحات علـى شـكل مسـائل، ونصـوص، ثمّ اعتـنى بهـا الإمام النّووي فقام بتيسيرها وصياغتها في شكل مصطلحات يجمع كلٌّ منها مسائل معيّنة.
5. عناية الإمام النّووي بمقدّمة مسلم على صحيحه، وبيان ما جاء فيها من مصطلحات وفوائد.
6. بيان النّووي مذاهب العلماء وأقوالهم في المصطلحات.
7. اهتمـام النّـووي بمقدّمـة مسـلم يعتـبر كجانـب مـن خدمـة المتـأخّرين لعلـوم المتقـدّمين في حفظ السُّنّة النّبويّة.

كما أوصي بالإسهام في حفظ السّنّة النّبويّة، ودفع الشّبه عنها، بمعرفة المناهج النّقدية للمحدّثين، ومعرفة عناية وخدمة علماء الأمصار للسّنّة سواء المتقدّمين منهم أو المتأخّرين، وكذلك إبراز جهود المعاصرين في حفظ السّنّة من شبه الحداثيين والمستشرقين، بطرح ذلك في رسائل جامعية، يستفيد منها الباحث ويساهم في إفادة غيره وتوعيته.

تمّت

والله أعلم وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس:

01. فهرس الآيات القرآنية

02. فهرس الأحاديث النّبويّة والأثار

03. قائمة المصادر والمراجع

04. فهرس الموضوعات

01. فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
التوبة	وَمَا كَانَ ٱلْمُومِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ	121	11
الحجر	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ	09	أ
مريم	ٱَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً	84	50
الجمعة	هُوَ ٱلذِى بَعَثَ فِى ٱلاُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ	02	أ

2. فهرس الأحاديث النّبويّة والأثار

طرف الحديث	الرّاوي/القائل	الصفحة
ألاَ إنِّي أوتيت الكتاب ومثله معه	المقدام بن معدي كرب	أ
نحن الآخرون السّابقون	أبو هريرة	27
أيّما قرية أتيتموها وأقمتم فيها	أبو هريرة	27
خير القرون قرني، ثمّ الذين يلونهم	عمران بن حصين	52
من حدّث عنّي بحديث يُرَى أنّه كذبٌ	أبو هريرة	45
من سلك طريقًا يلتمس فيه علما	أبو هريرة	11
من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنّهار	جابر بن عبد الله	48
من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النّار	أبو هريرة	45

03. قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم برواية ورش لقراءة نافع

ثانيا: قائمة الكتب العلمية

1. الإعلان بالتّوبيخ لمن ذمّ أهل التّاريخ، السّخاوي: محمد بن عبد الرّحمن، دار الكتاب العربي، بيروت، 1399هـ-1978م.

2. الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق: تقي الدين العيد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ.

3.الإمام التِّرمِذي والموازنة بين جامعه والصّحيحين، نور الدين عتر، مطبعة لجنة التأليف للتّرجمة والنّشر، ط1، القاهرة، 1390هـ-1970م.

4. الإمام مسلم بن الحجاج (حياته وصحيحه)، محمد فاخوري، 1398هـ1978م، حلب.

5.ا لإمام مسلم بن الحجّاج ومنهجه في الصّحيح وأثره في علم الحديث، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، ط1، الرياض، 1417هـ-1996م.

6. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تأليف: ابن كثير، شرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1370هـ-1951م.

7. البداية والنّهاية، ابن كثير: أبو الفداء عماد الدين اسماعيل بن عمر، مكتبة المعارف، بيروت، 1410هـ-1990م.

8. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن بن القطان الفاسي، تـ: الحسن آيت السعيد، دار طيبة، ط1، 1418هـ-1997م.

9. تاج العروس، الزَّبيدي: محمد مرتضى الحُسيني، تـ: عبد السّتّير أحمد فرّاج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1385هـ-1965م

10. تاريخ بغداد، الخطيب: أحمد بن علي أبو بكر البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج13، ص100؛ سير أعلام النّبلاء، الذّهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، تـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، ط3، بيروت.

11. تحقيق الرغبة في توضيح النّخبة، عبد الكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج، ط5، الرياض، 1433هـ.

12. تدريب الرّاوي شرح تقريب النّووي، السّيوطي: عبد الرّحمن بن أبي بكر، تـ: أبو قتيبة نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، ط2، الرياض، 1415هـ.

13. تـدريب الـراوي في شـرح تقريـب النـووي، جـلال الـدين عبـدالرحمان بـن أبي بكـر السـيوطي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1417هـ-1997م.

14. التّـدليس في الحـديث، مسـفر بـن غـرم الله الـدميني، مسـفر بـن غـرم الله الـدميني، ط1، الرياض، 1412هـ.

15. تذكرة الحفّاظ، الذّهبي: شمس الدين محمد بن أحمد، تـ: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1419هـ-1998م.

16. تعريف أهل تقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس، ابن حجر، تـ: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405هـ.

17. تقريب التّهذيب، ابن حجر، تـ: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، ط1، بيروت.

18. التّقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح، العراقي: زين الدين عبد الرّحيم بن الحسين، عبد الرّحمن محمد عثمان، المكتبة السّلفية، ط1، المدينة المنوّرة، 1389هـ-1969م.

19. التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النّمري، تـ: محمد البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1387هـ-1967م.

20. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي: أبو يوسف زكي بن الحجّاج، تـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة، ط1، 1400هـ-1980م.

21. توضيح الأفكار، الصنعاني: محمد بن اسماعيل الأمير، تـ: محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1366هـ.

22. جامع التّحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، تـ: حمدي عبد المجيد السّلفي، مكتبة النّهضة العربية، ط2، 1407هـ.

23. الحطّة في ذكر الصّحاح السّتّة، القنوجي: صدّيق خان أبو الطيب، تـ: علي حسن الحلبي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1408هـ-1987م.

24. الخلاصة في أصول الحديث، الطيبي: أبو محمد الحسين بن محمد الدّمشقي، تـ: أبو عاصم الشّوامي محمد بن محمود، المكتبة الإسلامية، ط1، القاهرة، 1430هـ-2009م.

25. سلسلة الأحاديث الضّعيفة وأثرها السيء في الأمة، محمد ناصرالدين الألباني، مكتبة المعارف، ط1، الرياض، 1412هـ-1992م.

26. سير أعلام النبلاء، الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد عثمان، تـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرّسالة.

27. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، محمود الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط1، دمشق، 1406هـ-1986م.

28. شرح علل التِّرمِذي، ابن رجب: أبو الفرج زين الدين الحنبلي، تـ: همام عبد الرحيم سعيد، مكنبة المنار، ط1، الزرقاء (الأردن)، 1407هـ-1987م.

29. شروط الأئمّة الخمسة، الحازمي: أبو بكر محمد بن موسى، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1405هـ-1987م.

30. الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، الجوهري: اسماعيل بن حمّاد، تـ: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1410هـ-1990م.

31. صحيح ابن حبان، تـ: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.

32. صحيح سنن التِّرمِذي، محمد ناصرالدين الألباني، مكتبة المعارف، ط1، الرياض، 1420هـ-2000م.

33. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والخلل وحمايته من الإسقاط والسّقط، ابن الصّلاح: عثمان بن عبد الرحمن، تـ: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1408هـ.

34. الضعفاء الكبير، العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، تـ: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1404هـ-1983م.

35. العبر في خبر من غبر، الذهبي، تـ: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1948م.

36. علوم الحديث (المقدّمة)، ابن الصّلاح: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشّهر زوري، تـ: ماهر ياسين الفحل، المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1423هـ-2002م.

37. فتح الباقي بشرح أليفة العراقي، الأنصاري: أبو يحي زكريا بن محمد بن زكريا، تـ: ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1422هـ-2002م.

38. فتح المغيث بشرح الفية العراقي في الحديث، السّخاوي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرّحمن، تـ: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، ط2، 1412القاهرة، هـ-1992م.

39. الفهرست، ابن النّديم: أبو الفرج محمد بن اسحاق، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ-1978م.

40. القاموس المحيط، الفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، تـ: مكتبة تحقيق التّراث في مؤسسة الرّسالة، مؤسسة الرّسالة، ط2، بيروت، 1407هـ.

41. قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي، تـ: محمد بهجت البيطار، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، 1380هـ-1961م.

42. الكامل في ضعفاء الرّجال، ابن عدي الجرجاني، دار الفكر، ط1، بيروت، 1404هـ-1984م.

43. الكامل في ضعفاء الرّجال، ابن عدي: أبو أحمد عبد الله الجرجاني، تـ: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

44.كتاب المدلّسين، أبو زرعة: أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تـ: رفعت فوزي عبد المطلب ونافذ حصين حمّاد، دار الوفاء، ط1، 1415هـ-1995م، المنصورة (مصر).

45. الكنى والأسماء، مسلم: أبو الحسين بن الحجّاج القُشيْري النّيسابوري، تـ: عبد الرّحيم القشقري، إحياء التراث الإسلامي، ط1، الرياض، 1404هـ-1984م.

46. الكواكب النيّرات في معرفة من رمي بالاختلاط من الرواة والثقات، ابن الكيال: أبو البركات محمد بن أحمد، تـ: عبد القيوم عبد رب النّبي، المكتبة الامدادية، ط2، مكة المكرمة، 1420هـ-1999م.

47. اللّباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير، دار صادر، بيروت.

48. لسان العرب، ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، دار صادر، ط1، بيروت.

49. محاسن الاصطلاح، البُلْقيني: سراج أبو حفص عمر بن رسلان المصري الشافعي، تـ: عائشة عبد الرّحمن، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1989م.

50. مختار الصّحاح، الرّازي: محمد بن أبي بكر، تـ: محمود خاطر، بيروت.

51. مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور: محمد بن مكرم، تـ: ابراهيم صالح، دار الفكر،ط1، بيروت، 1408هـ-1988م.

52. المستصفى في علم الأصول، الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد، تـ: محمد عبد السّلام الشّافي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1995م.

53. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي: أحمد بن محمد بن علي المقري، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.

54. معجم البلدان، ياقوت الحموي: أبو عبد الله شهاب الدين بن عبد الله الرّومي البغدادي، دار صادر، ط2، بيروت، 1995م.

55. معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، دار النّفائس، ط3، بيروت، 1416هـ-1996م.

56. المعرفة التاريخ، الفَسوي: يعقوب بن سفيان، تـ: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1401هـ-1981هـ.

57. معرفة أنواع علوم الحديث، أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، تعليق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1397هـ-1977م.

58. المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجّاج، ت: عبد الغفّار سليمان البغدادي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1408هـ-1988م.

59. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، النّووي: أبو زكريّا: يحي بن شرف، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

60. ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، الذهبي، تـ: محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

61. نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، دار البيان، بيروت.

62. النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، تـ: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، ط2، 1408هـ-1988م.

63. النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح، الزّركشي: أبو عبد الله بدرالدين بن محمد بن بهادر الشّافعي، تـ: زين العابدين بلا فريج، دار أضواء السّلف، ط1، مكّة المكرّمة، 1419هـ، 1998م.

64. وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان، تـ: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1397هـ-1977م.

04. فهرس الموضوعات:

الموضـــوعـــــــات	الصفحة

البسملة

اهداء

شكر وتقدير

مقدّمة.....أ

المبحث التمهيدي.....07

- **المطلب الأوّل: ترجمة الإمام مسلم** 08

1. اسمه، نسبه وكنيته.....08
2. مولده وموطنه.....08
3. نشأته وبداية طلبه للعلم.....09
4. شمائله..... 10
5. رحلاته العلمية.....11
6. شيوخه وتلاميذه 12

أ- شيوخه.....12

ب- تلاميذه.....13

7. منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه.....13
8. مصنّفاته 14
9. وفاته.....14

- **المطلب الثّاني: التّعريف بصحيح مسلم**.....15

- الفرع الأوّل: عناية مسلم بكتابه الجامع 15

1. اسم الكتاب وما اشتهر به.....15
2. الباعث على تأليف الكتاب، مكان تأليفه والزّمن الذي استغرقه فيه.....15

أ. الباعث على تأليف الكتاب 15

ب.مكان تأليفه والزّمن الذي استغرقه فيه 15

3. منهج الإمام مسلم في كتابه 16
أ. تبويب صحيح مسلم..... 16
ب.عدد أحاديث صحيح مسلم..... 16
ت.شرط مسلم في صحيحه.....16
– الفرع الثّاني: مكانة الصحيح العلميّة، وعناية العلماء به **17**
1. مرتبة الجامع بين الكتب السّتّة.....17
2. عناية العلماء بالصحيح، وخدمتهم له:
أ- الشّروح.....17
ب- المستخرجات.....18
ت- المختصرات.....18
المطلب الثّالث: نبذة عن " مقدّمة صحيح مسلم " **18**

المبحث الأول: بيان حال الرّاوي وحكم روايته **19**
- **المطلب الأوّل: بيان حكم رواية المختلط** 20
– الفرع الأوّل: مفهوم الاختلاط وبيان أسبابه 20
1. نص مسلم، ونص النّووي في المسألة.....20
2. مفهوم كلمة " الاختلاط "
أ- لغة 20
ب- اصطلاحا.....21
3. أسباب الاختلاط..... 21
– الفرع الثّاني: حكم رواية المختلط وضوابط معرفة المختلطين 22
1. **حكم رواية المختلط**.....22
2. **ضوابط معرفة الاختلاط**..... 23
– الفرع الثالث: رواية المختلطين في الصحيحين وأشهر المؤلفات في هذا الفن..... 26
1. رواية المختلطين في الصحيحين..... 26
2. المصنفات في الفن.....27

المطلب الثّاني: بيان حكم رواية المدلِّس 29

– الفرع الأوّل: مفهوم التّدليس، بيان أقسامه وبواعثه 29

1. نص مسلم، ونص النّووي في المسألة 29

2. مفهوم التّدليس 29

أ. لغة 29

ب. اصطلاحا.....29

3. أقسام التدليس.....30

4. بواعث التّدليس.....34

– الفرع الثّاني: حكم التدليس ورواية المدلِّس وبيان سبب تخريجه في الصحيحين 36

1. حكم التّدليس.....36

أ- تشدّد العلماء في ذمّه.....36

ب- تساهل العلماء في حكمه 38

2. حكم رواية المدلِّس.....39

3. سبب تخريج المدلَّس في الصّحيحين.....43

المبحث الثّاني: بيان أنواع من المروي (أنواع من الحديث) 44

- **المطلب الأول: بيان الحديث الموضوع وحكم روايته** 45

– الفرع الأوّل: مفهوم الوضع ودوافعه 45

1. نص مسلم، ونص النّووي في المسألة..... 45

2. مفهوم الوضع في الحديث

أ- لغة.....45

ب- اصطلاحًا.....45

3. دوافع الوضع في الحديث.....46

– الفرع الثّاني: علامات معرفة الوضع وحكم روايته 46

1. علامات معرفة الوضع..... 46

2. حكم رواية الموضوع 47

- **المطلب الثّاني: بيان الحديث المرسَل وحكم روايته** 50

– الفرع الأول: مفهوم المرسَل.....50

1. نص مسلم، ونص النّووي في المسألة 50

2. **مفهوم المرسَل** 50

1. لغة.....50

2. اصطلاحًا.....50

– الفرع الثّاني: حكم الاحتجاج بالمرسل 51

1. نص النّووي 51

2. نصوص الأئمة.....52

خاتـــــــــمة.....54

الفهارس 56

فهرس الآيات القرآنية 57

فهرس الأحاديث النّبويّة 58

قائمة المصادر والمراجع 59

فهرس الموضوعات 64

ملخص المذكّرة 68

ملخص المذكرة:

لقد قيّضَ الله جل جلاله علماء ربّانيين راسخين في العلم حفّاظا أذكياءَ فطناءَ صانوا السّنّة ونقّوها من الشّوائب الّتي لحقت بها، فتتّبعوها أسانيدًا ومتونًا، ووقفوا على علل الرّجال والمتون، وميّزوا الصّحيح من السّقيم، والقّويَّ من الضّعيف، والثّابت من الموضوع.

فكان من أولئك الأعلام الإمام مسلم فهو إمام ذو منزلة عالية رفيعة، راسخٌ في العلم من أشهر الأئمة في الحديث، وصاحب ثاني أصح بطون الحديث وأوعية السّنّة النّبوية بعد صحيح البخاري.

وكان الإمام النّوويُّ من بين الأئمّة الذين أولوا صحيح مسلم عناية بالغة بالشّرح والخدمة، فشرح صحيح مسلم في كتاب سمّاه " المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج "، وافتتح هذا الشّرح بشرحٍ له على المقدمة التي افتتح بها مسلم كتابه الصحيح. فتضمّنت تلك المقدّمة فنون مختلفة في علم الحديث من بينها: علم المصطلح.

ومن هذا المنطلق أحببت الوقوف على معرفة بعض المصطلحات الواردة بمقدّمة مسلم، وتفنّن وتبحّر النّوويُّ في شرحها. فأنجزت هذا البحث مفتتحا له بمقدّمة، ثمّ أتبعتها بمبحث تمهيدي ترجمت فيه للإمام مسلم وعرّفت بكتابه الصّحيح، لأتبع ذلك بوصف لمقدّمة مسلم، وعناية النّووي بها. ثم أنجزت مبحثين، فكان الأوّل منهما لبيان حال الرّاوي وحكم روايته، أمّا المبحث الثّاني فكان لبيان أنواعٍ من المروي ثمّ ختمت ذلك بخاتمة بيّنت فيها أهم النّتائج التي توصّلت إليها، والتي أجملها فيما يلي:

١. طرح الإمام مسلم المصطلحات على شكل مسائل، ونصوص، ثمّ اعتنى بها الإمام النّووي فقام صياغتها في شكل مصطلحات يجمع كلٌّ منها مسائل معيّنة. مبيّنا في شرحها مذاهب العلماء وأقوالهم في المصطلحات.

٢. اهتمام النّووي بمقدّمة مسلم يعتبر كجانب من خدمة المتأخّرين لعلوم المتقدّمين في حفظ السُّنّة النّبويّة.

الكلمات المفتاحية: الإمام مسلم، مقدّمة الصّحيح، النّووي، مصطلح الحديث.

Memorandum Summary:

God gave His majesty to the scholars of Rabbani, who were firmly rooted in science, in order to preserve the intelligent and the virtues of the Sunnah Sunnah and remove it from the impurities that had been inflicted upon it.

Was one of those flags Imam Muslim is an imam with a high status of high, firmly established in the science of the most famous imams in the modern, and the second most healthy stomachs of Hadith and vessels of the Sunnah after the Sahih Bukhari.

Imam al-Nawawi was one of the imams who gave Sahih Muslim great care in explaining and serving. He explained Sahih Muslim in a book he called "the curriculum in Sharh Saheeh Muslim bin Al-Hajjaj." This explanation was explained to him on the introduction. This introduction included various arts in modern science, including: Terminology.

From this point of view, I would like to know some of the terms mentioned in the introduction of Muslim, and explain and explain the nuclear explanation. I completed this research by opening it with an introduction. Then I followed it with a preliminary study in which I translated to Imam Muslim and I knew his correct book, to follow it as a description of the introduction of a Muslim and the care of the nuclear one. And then completed the two sections, the first of them to indicate the story of the narrator and the rule of his novel, the second section was to show the types of Marwee and then concluded

with a conclusion in which the most important findings, which are summarized as follows:

١. Imam Muslim introduced the terminology in the form of questions, texts, and then took care of the Imam al-Nawawi and formulated them in the form of terms that combine each of certain issues. In explaining the doctrines of the scholars and their words in terms.

٢. Nuclear interest in the introduction of a Muslim is considered as part of the service of the late to the sciences of applicants in the conservation of the Sunnah.

Keywords: Imam Muslim, correct introduction, nuclear, modern term.